جامعة محمد لمين دباغين –سطيف2-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

محاضرات في مقياس منهجية العلوم القانونية
السداسي الثاني

مـنـاهـــج البـــحث العلـــمي

موجهة لطلبة سنة أولى ليسانس - المجموعة أ

الأستاذ المحاضر بوصفصاف خالد

السنة الجامعية 2024-2025

مقدمة:

تلعب المناهج العلمية دورًا محوريًا في البحث القانوني، حيث توفر الأسس المنهجية التي يعتمدها الباحثون لفهم الظواهر القانونية وتحليلها بموضوعية ودقة. فالمنهج هو الطريق أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث للوصول إلى المعرفة القانونية الصحيحة، سواء عند دراسة القواعد القانونية أو تفسيرها أو تطبيقها على الواقع.

وللمناهج أهمية كبيرة في العلوم القانونية حيث تسمح بتحليل وتفسير القواعد القانونية، وتساعد على دراسة القوانين وتحليل نصوصها وتوضيح مدى انسجامها مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي كما تضبط البحث القانوني، حيث توفر إطارًا علميًا للباحثين يساعدهم في الوصول إلى استنتاجات دقيقة وموضوعية.

ومن جانب آخر، تقوم بتطوير التشريعات لانها تساهم في دراسة فعالية القوانين الحالية واقتراح تعديلات تتماشى مع التطورات الحديثة، وتشكل أداة قوية لحل النزاعات القانونية، حيث تمكن القضاة والمحامين من تبني منهجية واضحة في تفسير النصوص القانونية وتطبيقها في القضايا المختلفة وأخيرا تسهل المناهج دراسة الظواهر القانونية من خلال فهم العلاقة بين القانون والمجتمع والتأثيرات المتبادلة بينهما.

لكن ماهو مفهوم المنهج؟ و المناهج؟ وماهي المناهج المستعملة في العلوم القانونية بالخصوص و كيف يتم تطبيقها؟

أولا- مفهوم كلمة منهج

لقد تطور مفهوم كلمة منهج من حيث استخدامها في أغراض البحث العلمي تطورا كبيرا عبر العصور المختلفة. وإذا تتبعنا كلمة منهج من الناحية التاريخية فانه يلاحظ أنها مشتقة من كلمتين يونانيتين تعنيان " تبعا لـ" أو "طريقة".

ومن جهة أخرى، فان كلمة منهج لم تستخدم بمعناها الحالي كطريقة للبحث في العلم إلا في العصور الوسطى أو في عصر النهضة، واقتصر استخدام كلمة منهج في هذا العصر على المنهج الرياضي، حيث كان علم الرياضيات من السمات المميزة لهذا العصر.

وأخذت الكلمة معناها في القرن السابع عشر على أساس أنها طريقة للكشف عن القواعد في مختلف العلوم، عن طريقة بعض القواعد العامة.

ويمكننا أن نعرف كلمة منهج، حينما تستخدم في أغراض البحث العلمي على أنها الطريقة أو الوسيلة أو الأسلوب الذي يتبعه الباحث بغرض الكشف عن حقائق علمية معينة.

ثالثا- تعريف علم المناهج

علم المناهج (Méthodologie) هو العلم الذي يبحث في وسائل وصول العقل إلى الحقيقة أو صور "العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون للوصول إلى الحقيقة وذلك بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة والتي تحكم وتنظم سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتائج معلومة". ويعود الفضل إلى الفيلسوف والمفكر" كانت" في تأسيس واستعمال كلمة علم المناهج لأول مرة بمناسبة تقسيمه للمنطق إلى نوعين: مذهب المبادئ وهو الذي يبحث في الشروط الصحيحة للحصول على المعرفة، وعلم المناهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم و بتحديد الطريقة التي يتشكل منها كل علم من العلوم.

رابعا- تقسيمات المناهج

توجد عدة تقسيمات للمناهج العلمية، لكنها عموما تنقسم إلى قسمين رئيسيين : مناهج بحث أصلية أو أساسية متفق عليها وهي : المنهج الاستدلالي والمنهج التجريبي، والمنهج الجدلي والمنهج التاريخي، ومناهج بحث فرعية : وهي المنهج المقارن، المنهج الوصفي، المنهج التحليلي.

المنهج التاريـــخي

يستخدم المنهج التاريخي في دراسة التاريخ بمعناه العام والذي يتمثل في دراسة الماضي بمختلف أحداثه وظواهره وكذلك دراسة التاريخ بمعناه الخاص والذي يعني بالبحث في مجمل حياة البشر الماضية وما تشتمل عليه من علاقات بين الأحداث والمتغيرات في الفترات الزمنية المختلفة.

يركز المنهج التاريخي على دراسة الماضي من اجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل ويستخدم كذالك في دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره وأحداثه وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها وتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها ومرت عليها والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها الصورة الحالية.

وعلى الرغم من أن المنهج التاريخي يقدم وصفا دقيقا للماضي، إلا انه لا يقوم على الملاحظة المباشرة للظواهر والأحداث ولا يعتمد على التجربة العلمية للوصول إلى الحقائق، فمصدر المعرفة الأساسي فيه هو الآثار والسجلات التاريخية وأحيانا الناس أو الأفراد، وإن كان هؤلاء لا يملكون القدرة التي تمكنهم من الاحتفاظ بالحقيقة لفترة زمنية طويلة. وقد يميل هؤلاء الأشخاص إلى التحيز أو المبالغة في وصف الحقائق.

كذلك فان المنهج التاريخي بحكم دراسته للماضي لا يمكن للباحث من استرجاع الظواهر والسيطرة عليها والتأثير فيها، لذلك فان النتائج والمعرفة التي يتم التوصل إليها من خلال تطبيق المنهج التاريخي تكون غير دقيقة حسب المعايير العلمية الحديثة لأنها غير كاملة وتستند إلى أدلة وبراهين جزئية. ورغم ذلك فان المنهج التاريخي منهج ناقد يبحث عن الحقيقة من خلال أسلوب علمي يبدأ بتحديد المشكلة مرورا بوضع الفروض للاختبار ومن ثم الوصول إلى نتائج. كذلك الاعتماد على الملاحظة غير المباشرة في هذا النهج لا تنقص من قيمته خاصة إذا ما تم إخضاع البيانات للنقد والتمحيص الدقيق.

أولا- خطوات المنهج التاريخي

1- تحديد المشكلة: إن أي بحث من البحوث لا يقوم دون وجود مشكلة تتطلب حلا. وتعتبر خطوة التعرف على المشكلة وتحديدها بالأهمية بما كان. فالباحث إذا ما تملكه إحساس بان شيئا ما خاطئ أو يحتاج إلى تفسير وتمكن من الوصول إلى تصور واضح للمسببات لهذا الحادث ، فانه يكون قد وضع أولى خطواته نحو التعرف على المشكلة وتعيينها.

إذن لابد للباحث في منهج البحث التاريخي أن يلم بالمشكلة من خلال قراءات حول المشكلة وصياغتها بعبارات بسيطة وواضحة ومحكمة ومعرفة الدراسات السابقة المتعلقة بها. وقد تبدو هذه الأمور سهلة للقارئ أو الباحث المبتدئ إلا أنها غالبا ما تكون صعبة وذلك لقلة المعلومات المتوافرة عنها.

كما ينبغي أن تتوافر بعض المواصفات عند اختيار مشكلة ما في ابحث التاريخي, وهذه المواصفات هي:

1-أن يقتنع الباحث بالمشكلة التي يراد دراستها

2-أن تحدد المشكلة بصورة واضحة ويمكن دراستها وتحليلها .
3-ألا يكون اختيار المشكلة عشوائيا وسطحيا .
4-أن تتوافر الرغبة في اختيار المشكلة دون تحيز أو ضغط
5-أن تكون هناك حاجة لدراسة المشكلة .
6-أن تتوافر المصادر والمعلومات والزمن الكافي للباحث للقيام ببحثه التاريخي.

2- جمع المادة التاريخية

بعد أن يحدد الباحث مشكلته في البحث التاريخي، يقوم باستعراض كل ما يدل عليها من أحداث ليقيم عليها الدليل. تعتبر مرحلة جمع المصادر التاريخية من أهم مراحل المنهج التاريخي، ويمكن تقسيم تلك المصادر إلى قسمين: مصادر أولية، ومصادر ثانوية.

* المصادر الأولية (الأصلية): تتمثل في الآثار والوثائق الرسمية: تشريعية، قضائية، تنفيذية، المعاهدات والاتفاقيات والخطب، والمؤتمرات الصحفية، التقارير..... والسجلات الشخصية: السير الذاتية، المذكرات، الوصايا، ومسودات الكتب والعقود والأعمال والتراث الشفوي من أساطير وحكايات شعبية والسجلات المصورة والمنشورات: كالكتب والصحف والأعمال الأدبية. تسمى هذه المصادر كذلك بالمصادر المباشرة.

* المصادر الثانوية: وهي التي يتم اللجوء إليها عندما يتعذر توفر المصادر الأصلية، وقد نكون المصادر الثانوية المشتقة أو المنقولة والمقتبسة من الأصل من الدرجة الأولى أو الثانية أو الدرجة الثالثة وذلك وفقا لدرجة قربها أو بعدها من المصدر الرئيسي الأصلي وتبعا لتعدد المراجع الواسطة بينها وبين الوثيقة الأصلية. كما يمكن تعريفها بأنها كل ما نقل وكتب بالاستناد إلى المصادر الأولية فمن هذه الزاوية تمثل المصادر الثانوية الأعمال العلمية والأدبية التي تقدم دراسة للمصادر الأولية.

3- نقد المصادر التاريخية

المنهج التاريخي يعتمد على جمع وتحليل المصادر لفهم تطور الأحداث والنصوص عبر الزمن. لضمان مصداقية ودقة الدراسة، يُستخدم النقد التاريخي الذي ينقسم إلى نوعين: النقد الداخلي والنقد الخارجي.

تعتبر هذه المرحلة بالنسبة للباحث من أصعب مراحل البحث التاريخي لأنها تتعلق بنقد الوثائق التاريخية التي تشكل الركيزة الأساسية للدراسة التاريخية.

وتتعلق هذه المرحلة بالبحث عن صحة الوثيقة المعتمد عليها في البحث التاريخي والتأكد من شخصية أصحابها ومدى نسبتها لهم، بمعنى أن الباحث يتطرق إلى مدى صحة أو خطأ أو تزييف المصادر التاريخية.

والنقد الذي يقوم به الباحث إما أن يكون نقدا خارجيا أو نقدا داخليا.

3-1- النقـد الخـارجي

النقد الخارجي يُركّز على تقييم أصالة الوثيقة أو المصدر التاريخي نفسه للتأكد من أنه حقيقي ولم يتعرض للتزوير أو التحريف و تكمن أهميته **في** ضمان الاعتماد على مصادر أصلية وحقيقية لتجنب الأخطاء في تحليل القوانين.

3-1-1- خطواتـــه

- تحديد مصدر الوثيقة: هل هي أصلية أم نسخة؟
- تاريخ الوثيقة: التأكد من تاريخ كتابتها أو إصدارها.
- التحقق من المؤلف أو الجهة المصدرة: هل هو شخص موثوق أو جهة رسمية؟

3-1-2- تطبيقاتـــه في العلوم القانونية

- **تاريخ القوانين** عند دراسة قانون نابليون المدني (1804)، يتم التحقق من النصوص الأصلية للقانون للتأكد من أنها لم تُحرّف عند ترجمتها إلى لغات أخرى.
- **الوثائق الدستورية** مثال: تحليل دستور الجزائر لعام 1963 يتطلب التحقق من النص الأصلي وعدم الاعتماد على نسخ غير موثوقة.

3-2- النقـد الداخـلي

يسمى كذلك بالنقد الباطني، ويتعلق النقد الداخلي بالتفاصيل الموضوعية التي تتضمنها الوثيقة. وهو نوعان:

- نقد باطني إيجابي (نقد داخلي إيجابي) ويتعلق بتفسير النص التاريخي وهدف المؤلف منه.
- نقد باطني سلبي (نقد داخلي سلبي) ويتعلق بتحليل شخصية المؤلف وظروفه، مدى صلة ما ورد من حوادث.

من خلال ذلك فإن النقد الداخلي يفرض على الباحث أن يقارن الوثيقة التاريخية المعتمدة في البحث مع وثائق أخرى صادرة عن نفس الشخص لمعرفة مدى تطابق الآراء الواردة فيها أو تناقضها أو تقاربها، لأن التضارب قد يدلنا على أن الوثيقة منسوبة إلى شخص آخر.

كما يقوم الباحث بدراسة الفترة الزمنية التي كتبت فيها تلك الوثيقة وهل تتوافق مع ما ورد فيها وذلك من خلال وثائق أخرى. كما يقوم الباحث بدراسة كل الوثائق التي تتعلق بنفس الظاهرة المدروسة ومعرفة مدى انسجامها مع بعضها البعض من حيث مضمونها.

النقد الداخلي يهتم بتحليل محتوى الوثيقة أو النص للتأكد من مصداقية المعلومات الواردة ومدى منطقيتها ودقتها.

3-2-1- خطواتـــه

- تحليل اللغة والمصطلحات: هل تتناسب مع الفترة الزمنية؟
- دراسة السياق: هل يتماشى المحتوى مع الأحداث التاريخية المعروفة؟
- التأكد من الموضوعية: هل هناك تحيز أو مغالطات في النص؟

3-2-2- أهمية النقد الداخلي في القانون:

ضمان فهم النصوص في سياقها التاريخي وعدم إسقاط تفسيرات حديثة على نصوص قديمة

- ضمان أصالة النصوص القانونية المستخدمة في البحث.
- تفسير النصوص بدقة استناداً إلى سياقها التاريخي.
- الاستفادة من دراسة الماضي لتطوير قوانين معاصرة متوافقة مع احتياجات المجتمع .

خلاصة: يعد النقد الداخلي والخارجي هما أداتان أساسيتان في تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية. من خلالهما، يمكن للباحثين ضمان أصالة الوثائق ودقة تحليلها، مما يساهم في فهم أعمق لتطور القوانين واستنباط دروس قانونية تُفيد المجتمع.

4- تفسير النتائج وكتابة تقرير البحث:

بعد أن ينتهي الباحث من متطلبات الخطوات السابقة يبدأ بتفسير النتائج التي توصل إليها وكتابة تقرير البحث. ولابد أن يكون التفسير منسجما مع التفكير المنطقي، وأن يكون موضوعيا، ووفق الأسلوب العلمي في البحث التاريخي.

أما كتابة التقرير، فيأخذ نمطا متبعا في مناهج البحث، حيث يقوم الباحث بوصف المشكلة التي درسها، مبرزا أهميتها وموضحا الأهداف التي يرمي الوصول إليها، وتحديد المصطلحات التي يستخدمها في البحث. ثم يقوم بعدها بعرض الدراسات السابقة التي أجريت على نفس الموضوع، بعد ذلك بعرض منهجه في البحث، ثم يعرض نتائج بحثه.

هذه هي خطوات المنهج التاريخي الذي يستخدمه المؤرخ في دراسته التاريخية العلمية ، كما يمكن تطبيق المنهج التاريخي في الدراسات القانونية .

ثانيا- أهمية دراسة التاريخ في تطوير القوانين

الاستفادة من دراسة الماضي لتطوير قوانين معاصرة تعني تحليل التجارب القانونية السابقة لاستخلاص الدروس وتجنب الأخطاء التي وقعت، مع اعتماد أفضل الممارسات لإصدار قوانين تلبي احتياجات العصر. هذه العملية تُعد جزءًا من المنهج التاريخي الذي يساعد على صياغة قوانين أكثر عدالة وفعالية. كما يمكن أن نلخص أهميته في العناصر التالية:

1. فهم أسباب نجاح أو فشل القوانين السابقة

يساعد تحليل القوانين الماضية على تحديد العوامل التي ساهمت في نجاحها أو أدت إلى فشلها.

مثال: اصدرت الجزائر سنة 2006 قانون لمكافحة الفساد. هل سمح ذلك بكبح جماح الفساد في الجزائر. الجواب سيكون لا. الهدف من الدراسة إذن هو معرفة أسباب الفشل القانوني في إيقاف ظاهرة الفساد.

2. الاستفادة من المبادئ الراسخة

تُتيح دراسة الماضي استلهام المبادئ القانونية التي أثبتت فعاليتها واستمرارها.

مثال : القانون المدني الفرنسي المستوحى من القانون الروماني تطور ليصبح مرجعًا للعديد من النظم القانونية في العالم بسبب مبادئه الواضحة والبسيطة.

3. إجراء تعديلات تلائم الظروف الجديدة

يمكن استلهام القوانين القديمة مع تعديلها لتتماشى مع المستجدات الاجتماعية والاقتصادية.

مثال : قوانين العمل التي وُضعت خلال الثورة الصناعية كانت بداية لتنظيم ساعات العمل.

- قوانين حقوق الإنسان

الماضي: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 وُضع كرد فعل على الجرائم التي ارتُكبت خلال الحربين العالميتين، مثل الإبادة الجماعية وانتهاكات الحريات.

الحاضر: تطور هذه المبادئ ليشمل حقوقًا جديدة لم تكن موجودة في ذلك الوقت، مثل الحق في حماية البيانات الشخصية.

- قوانين البيئة

الماضي: القوانين البيئية الأولى ركزت على إدارة الموارد الطبيعية (مثل الغابات والمياه) لحماية الاقتصاد الزراعي في القرن التاسع عشر.

الحاضر: مع تطور مفهوم التغير المناخي، أصبحت هذه القوانين أكثر شمولية، مثل اتفاقية باريس للمناخ 2015، التي بُنيت على تجارب سابقة مثل بروتوكول كيوتو 1997.

- قوانين الملكية الفكرية

الماضي: أولى القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية ظهرت في القرن الثامن عشر لحماية الاختراعات.

الحاضر: مع الثورة الرقمية، توسعت القوانين لتشمل حماية البرمجيات والأعمال الرقمية مثال: قانون حقوق المؤلف الرقمي في الولايات المتحدة تم تطويره بناءً على قوانين حماية المؤلف التقليدية.

- قوانين العمل

الماضي: قوانين العمل التي ظهرت خلال الثورة الصناعية ركزت على الحد الأدنى للأجور وساعات العمل لحماية العمال من الاستغلال.

الحاضر: استُفيد من هذه التجارب لتطوير قوانين تتماشى مع الاقتصاد الرقمي، مثل القوانين التي مثل سائقي التطبيقات.

كيف نطبق هذا المنهج عمليًا؟

- تحليل التشريعات السابقة
- دراسة الأسباب التي دفعت لظهور القوانين وكيف تم تطبيقها
- استنباط الدروس: تحديد العناصر التي نجحت أو فشلت، مثل استجابة القانون للتغيرات المجتمعية
- تطوير القوانين الحديثة: الاستفادة من الجوانب الناجحة مع إدخال تعديلات تستوعب المستجدات.

- نماذج عن تطبيقات المنهج التاريخي في العلوم القانونية -

تفسير النصوص التشريعية: عند دراسة قانون صدر في القرن التاسع عشر عن حقوق الملكية، يتم تحليل محتوى القانون لفهم نية المشرّع آنذاك ومدى ملاءمته لظروف تلك الحقبة.

تطبيق قوانين الأحوال الشخصية: دراسة نصوص قوانين الزواج والطلاق التي اعتمادها في الجزائر في القرن العشرين لفهم تأثير السياق الاجتماعي على تعديلاتها.

- دراسة الأحكام القضائية السابقة

عند تحليل حكم قضائي قديم، مثل حكم يتعلق بحقوق الملكية في العصور الوسطى، يجب التأكد من أن القاضي لم يكن متأثراً بضغوط سياسية.

- تفسير النصوص الدستورية

مثال: تحليل محتوى نصوص دستور الثورة الفرنسية (1791) لفهم مدى توافقه مع مبادئ الحرية والمساواة التي نادت بها الثورة الفرنسية

خاتمة:

وفي ختام هذه المحاضرة، يتبيّن لنا أن المنهج التاريخي يمثل أداة علمية فعّالة في فهم الظواهر القانونية وتحليل تطورها عبر الزمن .إذ يُمكننا من تتبّع أصول القواعد والنظم القانونية، واستيعاب السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي نشأت فيها. كما يساهم في إبراز العلاقة بين الماضي والحاضر، ويوفر أرضية صلبة لتقويم التشريعات الحالية واستشراف مستقبل القانون على أسس أكثر عمقًا وواقعية.

إن اعتماد الباحث القانوني على هذا المنهج لا يعني الاكتفاء بالسرد التاريخي، بل يتطلب منه ربط المعطيات التاريخية بالواقع القانوني الراهن، من أجل بلورة رؤى إصلاحية تسهم في تطوير المنظومة القانونية وتحقيق العدالة.

المنهج الجدلي

مقدمة

يعتبر المنهج الجدلي منهجا قديما في فلسفته وأساسه وفرضياته وحديثا في اكتمال وإتمام صياغته وبنائه، فلقد ظهرت نظرية الجدلية قديما عند الإغريق على يد الفيلسوف اليوناني هيرقليدس 470/530 ق م الذي صاغ أساس نظرية الجدل عندما اكتشف وأعلن أن كل شيء يتحرك كل شيء يتغير كل شيء يجري. ودلل على قوله هذا بمثال من الطبيعة من الطبيعة بقوله إنني عندما ادخل مرة ثانية للنهر واضع قدمي في نفس الموضع الأول, سألتمس ماء جديدا ومغايرا للماء الذي تلتمسه في المرة السابقة, لان التيار قد جرفه وأبعده إلى الأمام.

ولقد تطورت الجدلية تطورا جديدا علي يد الفيلسوف هيجل الذي بلور وجسد هذه النظرية وصاغها صياغة علمية شاملة وكاملة واضحة وواعية كمنهج علمي لدراسة تحليل الأشياء والحقائق والظواهر حيث أن هيجل هو الذي اكتشف أهم القوانين والقواعد الأساسية التي يتضمنها المنهج الجدلي . فقد أكد هيجل حقيقة أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي في حالة تغير وحركة وتطور ارتقائي مستمر ومتدرج , وان المنهج العلمي الصحيح لدراسة وتفسير الظواهر والأشياء هو الجدل , الذي يعد قانون تفسير التطور .

ويتسم منهج الجدل عند هيجل بأنه جدل مثالي معنوي, لأنه استخدمه في مجال الفكر والمعرفة , فالتغير والتطور عند هيجل هو أب النظرية الجدلية المثالية .

واكتسب الجدل تطورا وتغيرا جديدا على يد الفيلسوف الالماني فيورباخ 1804- 1872 الذي انتقد النزعة المثالية عند هيجل, ونادى بضرورة اتصاف الجدل بالنزعة المادية حتى يصبح منهجا موضوعيا وواقعيا وعمليا, وحتى يكون أكثر واقعية ومنطقية في دراسة الأشياء والظواهر وتحليلها , لكنه ذهب في انتقاده إلى حد إنكار ورفض المنهج الجدلي برمته .

فقام الفيلسوف كارل ماركس – هو من أنصار الجدل الهيجلي – بإعادة صياغته النظرية مادية عملية على ضوء النقد الذي وجهه لها فيور باخ .

أبقى ماركس على أسس النظرية الجدلية, لكنه نزع عنها الصبغة المثالية البحتة, وأعاد صياغتها صياغة مادية وواقعية, وجعلها نظرية شاملة وطبقها على كل الأشياء والحقائق والظواهر, وفي كافة المجلات والعلوم الطبيعية, الاجتماعية, الاقتصادية, السياسية, الإدارية...الخ.

يقوم المنهج الجدلي على أساس الحقيقة القائلة :أن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الطبيعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية في العالم هي دائم في حالات ترابط وتشابك وتداخل مستمر, وهي دائما في حالات تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي محرك ودافع وباعث على الحركة والتغيير والتطور والارتقاء والتقدم من شكل إلى شكل, ومن حالة إلى حالة, ومن صورة إلى صورة جديدة أخرى ...وهكذا. ونتيجة للتناقض والتضاد والصراع الداخلي بين عناصر الأشياء الداخلية, توجد الظواهر والحقائق.

ويحتوي المنهج الجدلي على العديد من القوانين والقواعد والمفاهيم العملية المترابطة والمتكاملة في بناء هيكل الجدلي كمنهج بحث علمي. ومن أهم قوانين المنهج: قانون التغير والتحول, والتغيرات الكمية إلى

تغيرات نوعية في طبيعة الشيء أو الحقيقة أو الظاهرة, وقانون وحدة وصراع المتناقضات والأضداد وقانون نفي النفي.
هذه القوانين الثلاثة التي تعد ابرز واهم قوانين المنهج الجدلي.

ثانيا ـ قوانين المنهج الجدلي

1- **قانون تحول التبدلات الكمية إلى تبدلات نوعية** : ويقوم هذا القانون ببيان كيفية تعرض الأشياء والظواهر للتحولات والتبدلات الكمية بصورة تدريجية ومنسجمة إلى أن تبلغ معيار واحدا معينا لتحدث نتيجة ذلك تبدلات وتحولات نوعية في طبيعة الأشياء والظواهر, من صورة وشكل قديم إلى طبيعة جديدة متضمنة في ذات الوقت عناصر من الشيء أو الظاهرة أو العملية القديمة المتغيرة .

فمضمون هذا القانون أن : كل تطور وتحول وتبدل للأشياء والظواهر والعمليات يتم نتيجة حدوث تبدلات وتغيرات مستمرة ومطردة ومتدرجة ومتسلسلة في حالة وكمية الشيء أو الظاهرة أي في حالات وخصائص الشيء مثل حجمه ومقداره، النطاق، العدد، السرعة، القوة، اللون ...الخ, حتى يبلغ حدا معينا ومعيارا فاصلا, فيتحول ويتغير ويتطور, فتقدم بذلك النوعية والطبيعية القديمة الفانية وتحل محلها الطبيعة والنوعية الجديدة للشيء أو الظاهرة.

مثال ذلك في الطبيعة: إن عملية تسخين الماء في حالة تطور وتحول كمي مستمر مع بقاء النوعية والتركيبة الطبيعية والكيميائية للماء موجودة, ولكن عندما تبلغ عملية التسخين معيار وحد الغليان, فان الماء المسخن والمغلى يتغير ويتبدل في نوعيته وطبيعته الجوهرية حيث يفقد نوعيته وطبيعته السابقة القديمة, إذ يتحول إلى بخار .

*** أمثلة عن هذا القانون في المجال القانوني**

- تراكم المخالفات يؤدي إلى جريمة : في بعض القوانين، إذا ارتكب شخص مخالفات بسيطة بشكل متكرر، فقد تتحول إلى جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبة أشد. على سبيل المثال، تكرار السرقة البسيطة قد يؤدي إلى تصنيف الجاني كمجرم معتاد، مما يؤدي إلى تشديد العقوبة.
- التعديلات القانونية التدريجية تؤدي إلى تغيير جذري في النظام القانوني على مر الزمن، قد يؤدي إدخال تعديلات صغيرة ومتكررة على القوانين إلى إحداث تغيير كبير في النظام القانوني ككل. مثال على ذلك، القوانين التي تتعلق بحقوق المرأة، حيث بدأت بتعديلات طفيفة قبل أن تؤدي إلى تغييرات جوهرية مثل منح حق التصويت أو المساواة في الأجور.
- تراكم السوابق القضائية يؤدي إلى تغيير في تفسير القانون: عند إصدار المحاكم لعدة أحكام متشابهة، فإن التراكم التدريجي لهذه الأحكام يمكن أن يؤدي إلى تحول في تفسير القانون، وقد يصبح ذلك عرفًا قضائيًا معتمدًا أو يؤدي إلى تعديل تشريعي رسمي.
- تصاعد الاحتجاجات القانونية يؤدي إلى ثورات تشريعية: عندما تتزايد المطالبات بإصلاح قانون معين، مثل قوانين حقوق الإنسان أو قوانين العمل، فإن التغيير الكمي في عدد الشكاوى والاحتجاجات يمكن أن يؤدي إلى تعديل جذري في القانون.

هذه الأمثلة توضح كيف أن التراكم الكمي للتغيرات في المجال القانوني يمكن أن يؤدي إلى تحولات نوعية، وهو ما يتماشى مع القانون الجدلي لتحول التبدلات الكمية إلى تبدلات نوعية.

2- قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات : الذي يقوم بعملية الكشف عن مصادر وأسباب كل حركة وتطور وتغير داخلي, والكشف عن أسباب ومصادر القوة الداخلية الدافعة والمحركة للتطور نتيجة الصراع الدائم والذاتي داخل الأشياء والظواهر والعمليات بين عناصرها وأجزائها المتضادة والمتناقصة نتيجة لحركتيها وديناميكيتها .

ومضمون هذا القانون أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي دائما في حالة حركة وتغير وتطور سرمدي, وان سبب هذا التحول القوة الدافعة والمحركة لحالة التغير والحركة في الأشياء والظواهر.

ذلك أن كل شيء أو ظاهرة, هي عبارة عن كتلة أو وحدة مترابطة من العناصر والخصائص والصفات المختلفة والمتناقضة والمتضادة والمتفاعلة بطريقة تنابذ وتجاذب. وان هذا الصراع والتنازع والتوازن بين

الأضداد والمتناقصات المكونة لتركيب وصفات الأشياء, يولد طاقة وقوة داخلية دافعة لحركة التغير والتطور .

وقد يكون صراع الأضداد داخليا بين عناصر الشيء الواحد, وقد يكون خارجيا بين الأشياء والظواهر والعمليات بسبب التفاعل والتأثر والتأثير, فهناك ترابط وتكامل بين المتناقضات والأضداد الداخلية, وصراع الأضداد بين المتناقضات الخارجية.

وصراع الأضداد والمتناقضات الداخلية هي الطاقة والقوة الأصلية والأساسية لحركة التغير, أما صراع الأضداد والمتناقضات الخارجية فهي تلعب دورا ثانويا وتكميليا في حركة التغير والتطور.

ويؤدي الصراع والتنازع إلى إيجاد التوازنات في الأشياء و الظواهر, ويعمل على تبدل وتطور هذه التوازنات بين الأشياء.

قانون وحدة وصراع الأضداد هو أحد المبادئ الأساسية في الجدل (الديالكتيك)، وخاصة في الفلسفة الهيغلية والماركسية. يشير هذا القانون إلى أن كل شيء في الوجود يحتوي على عناصر متناقضة داخله، وهذه التناقضات ليست ثابتة، بل في حالة صراع دائم، مما يؤدي إلى تطور الأشياء وتغييرها.

- أهم عناصر قانون وحدة وصراع الأضداد:

- **الوحدة**: تشير إلى أن الأضداد (المتناقضات) توجد داخل الظاهرة نفسها، أي أن كل كيان أو نظام يحتوي على جانبين متناقضين ولكنهما مترابطان.
- **الصراع**: هذا التناقض الداخلي يولد توترًا يؤدي إلى تغير الظاهرة أو تطورها بشكل مستمر.
- **الحركة والتطور**: نتيجة لهذا الصراع الداخلي، لا تبقى الأشياء كما هي، بل تمر بعملية تحول دائم، مما يؤدي إلى تغييرات نوعية في النظام أو الظاهرة.

مثال تطبيقي:

في الاقتصاد، نجد أن الرأسمالية تحتوي على تناقضات بين رأس المال والعمل، وهذا الصراع يولد تغييرات تؤدي إلى تطور النظام الاقتصادي أو حتى استبداله.

في الطبيعة، نجد أن الحياة والموت متناقضان ولكنهما جزء من دورة واحدة تؤدي إلى استمرار الحياة.

بالتالي، قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات يفسر كيف تتغير الظواهر وتتطور عبر الصراع الداخلي بين مكوناتها المتناقضة.

في العلوم القانونية، يمكن تطبيق قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات على عدة مستويات، مثل التشريعات، القضاء، والنظريات القانونية. إليك بعض الأمثلة:

- التناقض بين العدالة والقانون (التشريع مقابل الأخلاق)

القانون يهدف إلى تحقيق النظام والاستقرار من خلال قواعد محددة، بينما العدالة قد تتطلب أحيانًا تجاوز القواعد لتحقيق الإنصاف.

مثال: قد يكون الحكم القضائي صارمًا استنادًا إلى نص القانون، لكنه قد لا يكون عادلًا من الناحية الأخلاقية. مثلًا، بعض القوانين العقابية قد تكون قاسية جدًا في حالات معينة، مما يدفع إلى تعديلها لاحقًا لتتناسب مع مبادئ العدالة والإنسانية.

- التناقض بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة

هناك صراع دائم بين حقوق الأفراد (مثل حرية التعبير، التملك) وبين مصلحة المجتمع (مثل الأمن العام، الاستقرار الاقتصادي, المنفعة العامة).

مثال : في بعض الدول، قد يتم فرض قوانين تقيد حرية التجمع أو التظاهر بحجة الحفاظ على الأمن، مما يخلق صراعًا بين الحق في التظاهر وضرورة حماية النظام العام.

- التناقض بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية

المشرع يضع القوانين، لكن القضاء يفسرها ويطبقها، مما قد يؤدي إلى اختلاف في الفهم والتطبيق.

مثال : قد يصدر البرلمان قانونًا جديدًا، لكن المحاكم تجد أن تطبيقه غير دستوري أو يتعارض مع مبادئ أخرى، مما يؤدي إلى الطعن فيه وإلغائه أو تعديله.

- التناقض بين القانون الوطني والقانون الدولي

أحيانًا، تتعارض القوانين المحلية لدولة ما مع الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها، مما يؤدي إلى صراع قانوني.
مثال : بعض الدول تفرض عقوبة الإعدام، بينما تتعارض هذه العقوبة مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، مما يضع الدولة في موقف قانوني متناقض بين التزاماتها الداخلية والخارجية.
- التناقض داخل القوانين نفسها (التعارض التشريعي)
أحيانًا، قد تتعارض قوانين مختلفة داخل نفس النظام القانوني بسبب التطورات الزمنية أو اختلاف مصادر التشريع.
مثال : قد ينص قانون العمل على حماية العمال من الفصل التعسفي، بينما يسمح قانون الشركات بمرونة في إنهاء العقود لتسهيل الاستثمار، مما يؤدي إلى تناقض قانوني يتطلب تدخل القضاء أو تعديل القوانين.
خلاصة
توضح هذه الأمثلة كيف أن الصراع بين المتناقضات داخل النظام القانوني ليس مجرد إشكال نظري، بل هو محرك أساسي لتطور القوانين والتشريعات. فكلما ظهرت تناقضات جديدة، يتم تعديل القوانين أو إصدار تشريعات جديدة لتجاوزها، مما يساهم في تطوير النظام القانوني باستمرار.

3- قانون نفي النفي
قانون نفي النفي هو أحد المبادئ الأساسية في الجدل (الديالكتيك) الهيغلي والماركسي، ويعني أن أي تطور يمر بمرحلة نفي (تغيير أو تجاوز للحالة السابقة)، ثم يتم نفي هذا النفي لاحقًا، مما يؤدي إلى تطور جديد، وليس مجرد العودة إلى النقطة الأصلية، بل إلى مستوى أعلى أو أكثر تطورًا.
القانون يوضح أن التغييرات لا تسير في خط مستقيم، بل في شكل حلزوني، حيث يتم تجاوز المرحلة السابقة ولكن مع الاحتفاظ ببعض عناصرها الإيجابية.
الشرح العام:
المنهج الجدلي (Dialectical Method) يُعتبر من أبرز المناهج المستخدمة في العلوم القانونية لتحليل القضايا والنصوص القانونية وفهم طبيعة التفاعلات بين الأطراف المختلفة في النظام القانوني. يعتمد هذا المنهج على دراسة الأطروحات(Thesis) ، ومناقضاتها(Antithesis) ، ومن ثم الوصول إلى حلّ يجمع بينهما في صيغة مركّبة .(Synthesis) وفيما يلي أهم استخداماته في العلوم القانونية:
- **النفي الأول**: (الأطروحة- نقيضها)
تبدأ العملية بوجود وضع أو فكرة (أطروحة-Thesis)، ثم تنشأ تناقضات داخلية أو خارجية تُناقضها (نقيضAntithesis)، مما يؤدي إلى "نفي" الوضع الأصلي.
- **النفي الثاني** :(Antithesis → Synthesis)
النقيض نفسه يُنفى بواسطة مرحلة جديدة : تركيب (Synthesis) تدمج بين عناصر الأطروحة والنقيض، لكن بشكل متطور وأعلى.
- **النتيجة**: التركيب الجديد ليس عودة إلى الماضي، بل تقدمًا يحل التناقضات ويخلق وضعًا جديدًا يُصبح بدوره أطروحة تُواجه نفيًا جديدًا.
- أمثلة عن تطبيقات قانون نفي النفي في العلوم القانونية
- **تطور القوانين عبر الزمن**: في العصور القديمة، كانت القوانين قاسية جدًا وتعتمد على الانتقام (مثل قانون حمورابي: العين بالعين. بعد ذلك، جاءت مرحلة نفي هذه القوانين من خلال ظهور مبادئ أكثر إنسانية، مثل القوانين الحديثة التي تعتمد على العقوبات الإصلاحية بدلًا من الانتقامية.
لاحقًا، تم نفي النفي من خلال الجمع بين العقوبات الإصلاحية والتشدد في بعض الجرائم الخطيرة، مما أدى إلى تطوير نظام عقابي أكثر توازنًا.
- **إلغاء القوانين واستبدالها:** في بعض الدول، كانت هناك قوانين تمنع حرية التعبير. بعد فترة، تم نفي هذه القوانين وإقرار حرية التعبير بشكل مطلق. مع مرور الوقت، ظهر نفي النفي عبر فرض قوانين تمنع خطاب الكراهية، مما جعل حرية التعبير مقيدة جزئيًا ولكن أكثر تنظيمًا.
- الصراع بين النظم القانونية المختلفة
النظام الإقطاعي كان يفرض حقوقًا وواجبات صارمة بين الطبقات الاجتماعية.

جاء النظام الرأسمالي ليقوم بنفي هذا النظام، مع تعزيز حرية السوق والملكية الفردية.
لاحقًا، ظهر نفي النفي من خلال تطوير نظم قانونية اجتماعية تحاول تحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية (مثل قوانين التضامن الاجتماعي).
- تطور مفهوم "العقوبة" في القانون الجنائي:
- الأطروحة :(Thesis)
العقوبة التقليدية القائمة على الانتقام (مثل القصاص البدني أو الإعدام في المجتمعات القديمة)
- النفي الأول(Antithesis) النقيض :
ظهور فلسفة الإصلاح وإعادة التأهيل في القرن 18-19 (مثل السجون الحديثة التي تهدف لإصلاح الجاني .
- النفي الثاني: التركيب (Synthesis) :
التركيب بين العدالة والوقاية، مثل :
- اعتماد العدالة التصالحية التي تجمع بين تعويض الضحية وإعادة إدماج الجاني .
- استخدام بدائل السجن (كالخدمة المجتمعية) مع الحفاظ على مبدأ المساءلة.

*** تطور مبدأ "سيادة الدولة" في القانون الدولي:**

- **الأطروحة** : مبدأ السيادة المطلقة للدولة (كما في معاهدة وستفاليا 1648) ، حيث لا يحق لأي دولة التدخل في شؤون الأخرى
- **النفي الأول** : ظهور مفاهيم حقوق الإنسان الدولية بعد الحرب العالمية الثانية (مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948)، التي تحد من سيادة الدولة لصالح حقوق الأفراد .
- **النفي الثاني** : قواعد دولية توفق بين السيادة وحقوق الإنسان، مثل :
- مبدأ "المسؤولية عن الحماية " الذي يشرع التدخل الدولي في حال ارتكاب جرائم ضد الإنسانية .
- محكمة الجنايات الدولية التي تحاكم الأفراد دون انتهاك سيادة الدول بالكامل.

- تطور نظام "الإثبات" في القانون المدني:

- **الأطروحة** : نظام الإثبات الشكلي (مثل الإشهاد بالإكراه أو التعذيب في العصور الوسطى).
- **النفي الأول** :التحول إلى نظام الإثبات الحر (الاعتماد على القرائن والأدلة العلمية.)
- **النفي الثاني** : نظام إثبات متوازن يجمع بين :
- الأدلة المادية (مثل البصمة الوراثية)
- ضمانات حقوق المتهم (منع التعذيب، قرينة البراءة).

- تطور قوانين "الأسرة:

- **الأطروحة:** نظام الأسرة الأبوي (السلطة المطلقة للأب في التشريعات القديمة)
- **النفي الأول :** حركات تحرير المرأة والمطالبة بالمساواة في الحقوق (مثل حق الطلاق للمرأة)
- **النفي الثاني:** قوانين حديثة توفق بين الحقوق والمسؤوليات، مثل :
- إقرار الحضانة المشتركة للأطفال بعد الطلاق .
- قوانين مكافحة العنف الأسري مع الحفاظ على تماسك الأسرة.

- الخلاصة :

في كل مثال، نرى أن القانون لا يعود إلى نقطة البداية، بل يتطور إلى شكل أكثر تعقيدًا :
-النفي الأول: يُحطم النظام القديم بسبب تناقضاته .
-النفي الثاني: يستوعب الإيجابيات من النظامين السابقين وينتج نظامًا جديدًا يتكيف مع متطلبات العصر .هذا يعكس جوهر القانون الجدلي: التطور عبر صراع التناقضات!
قانون نفي النفي يوضح أن تطور القوانين والمفاهيم القانونية لا يحدث بطريقة خطية، بل من خلال تجاوز الأفكار القديمة، ثم إعادة تنظيمها في شكل أكثر تطورًا. وهذا ما يجعل القانون ديناميكيًا، حيث يتغير باستمرار ليلبي احتياجات المجتمع في مراحل تطوره المختلفة.

يمكن تطبيق قانون نفي النفي في العلوم القانونية لفهم تطور القوانين والنظم القضائية عبر التاريخ، حيث تتفاعل المبادئ القانونية مع التناقضات الاجتماعية والسياسية لتوليد قواعد جديدة أكثر تطورًا. إليك أمثلة توضيحية:

أمثلة أخرى عن تطبيقات المنهج الجدلي في القانون

ينظر إلى القانون بوصفه نظامًا ديناميكيًا يعكس التناقضات الاجتماعية، مما يجعله مجالًا خصبًا لتطبيق المنهج الجدلي. فيما يلي أبرز جوانب هذا التطبيق:

1. الجدل في البنية القانونية

القانون ليس مجموعة ثابتة من القواعد، بل هو نتاج صراع بين مصالح متضادة. على سبيل المثال :

-الصراع بين الحرية والأمن: تشريعات مكافحة الإرهاب تبرز التناقض بين حماية الأمن العام وتقييد الحريات الفردية. يحاول المشرع إيجاد "توليفة" عبر موازنة الحقوق (كضوابط المراقبة الإلكترونية)

-الصراع بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة: قضايا مثل التلقيح الإلزامي أو تنظيم العمل تظهر كيف تُحَل التناقضات عبر تشريعات توفق بين الطرفين.

2. الجدل في الفقه والقضاء

-النظام القضائي الوجاهي :في الأنظمة القانونية تُبنى الأحكام على جدل بين دفاع واتهام، حيث يُفترض أن صراع الحجج يُنتج حقيقة أكثر عدالة .

- تفسير النصوص القانونية: يظهر الجدل في الخلافات الفقهية حول تفسير الدستور أو القوانين. فمثلًا، في القضاء الدستوري، قد تتصارع قراءات حرفية للقانون مع قراءات تتبنى مقاصد اجتماعية.

3. الجدل في نظرية القانون النقدية

تبنّت مدارس مثل مدرسة القانون النقدي المنهج الجدلي لتفكيك الادعاءات بموضوعية القانون وحياده. وفقًا لهذا التيار :

-القانون يعكس مصالح الطبقة المسيطرة، لكنه يحتوي تناقضات داخلية (كالتعارض بين مبدأ المساواة وواقع التمييز).

-الصراع القانوني (كحركات الحقوق المدنية) يُظهر "نقيض الطرح" الذي يتحدى الوضع القائم، مما قد يؤدي إلى "توليف" تشريعي (كقوانين منع التمييز).

4. الجدل في تطور التشريعات

يتجلى المنهج الجدلي في كيفية استجابة القانون للتغيرات الاجتماعية. مثال ذلك :

-إلغاء العبودية: كان التشريع المناهض للعبودية نتاج صراع بين قيم الحرية والمصالح الاقتصادية .

5. الكشف عن التناقضات الخفية: مثل التناقض بين عدالة القانون الشكلي وعدم عدالته الواقعية كقوانين العقوبات التي تُطبق بشكل تمييزي .

6. تفعيل دور الصراع في الإصلاح: الاعتراف بأن التغيير القانوني لا يحدث إلا عبر تحدي الأوضاع الظالمة (كحركات "حياة السود مهمة" وتأثيرها على إصلاح الشرطة والحركات التحررية)

7. ربط القانون بالواقع الاجتماعي: القانون ليس منفصلًا عن الصراعات الطبقية أو الثقافية، بل هو أداة لإدارتها .

8. **تحليل النصوص القانونية:** التطبيق: يتم استخدام المنهج الجدلي لفهم النصوص القانونية التي قد تكون متعارضة أو تثير إشكالات في تفسيرها.

مثال : تضارب القوانين المتعلقة بحقوق العمال مع قوانين الاستثمار قد يُحل عبر دراسة التأثير المتبادل بينهما والتوفيق بين حماية حقوق العمال وتشجيع الاستثمار.

9. **حل النزاعات القانونية:** التطبيق: يُستخدم المنهج الجدلي لتحليل موقف كل طرف في النزاع ومناقشة حججه للوصول إلى حل وسطي أو حكم عادل.

مثال :في قضايا العقود، قد يدّعي أحد الأطراف الإخلال بشرط العقد، بينما يدّعي الطرف الآخر القوة القاهرة، مما يتطلب تحليل الحالتين والوصول إلى حكم يراعي مصلحة الطرفين.

10- **تطوير التشريعات القانونية:** التطبيق :يعتمد المشرّعون على المنهج الجدلي لدراسة الظواهر الاجتماعية وتفاعلها مع القوانين الحالية، ومن ثم صياغة تشريعات جديدة تراعي التوازن بين المصالح المختلفة.

مثال: تشريع قوانين البيئة التي توازن بين مصلحة حماية البيئة ومصلحة الصناعات التي تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية.

الخاتمة

يقدم المنهج الجدلي رؤية ثرية لفهم القانون كعملية حية، تنمو عبر صراع الأفكار والمصالح. رغم انتقاداته، تبقى قيمته في كشفه عن الديناميكيات التي تُشكّل القانون، وتحفيزه على التساؤل عن العدالة الحقيقية خلف النصوص الجامدة. في عالم تتسارع فيه التغيرات الاجتماعية، يصبح هذا المنهج ضروريًا لصناعة قانون يتجاوز التناقضات نحو توليفات أكثر إنصافًا.

في مجال العلوم القانونية, قام المنهج الجدلي بقسط كبير في اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية, والتنبؤ بها. مثل تفسير وغاية الدولة, نشأة وتطور القانون, واصل وغاية القانون في المجتمع فكرة السلطة وعلاقتها بالقانون والحرية, تفسير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية, تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع.

كما يؤدي المنهج الجدلي دورا كبيرا في تفسير وتطبيق القانون في واقع الحياة, حيث يمكن للباحث والقاضي والمشرع في مجال العلوم القانونية والإدارية, أن يستخدم المنهج الجدلي في تفسير بعض النظريات والفرضيات القانونية والتنظيمية والخروج بالنتائج والحلول العلمية لبعض الإشكالات والمسائل القانونية .

والذي نخلص إليه أن المنهج الجدلي بقوانينه وخصائصه الذاتية من أكثر مناهج البحث صلاحية وملائمة للدراسات العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية, حيث يلعب دور مهم في كشف وتفسير العلاقات والروابط والتفاعلات الداخلية للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية, وطبيعة القوى الدافعة لهذه الظواهر, وكيفية التحكم في توجيه وقيادة مسار تقدم هذه الظواهر, وكيفية التنبؤ بالنتائج والنهايات الجدية .

هذا فضلا عن القيمة الفكرية لهذا المنهج والمنثقبة من الفلسفة القائمة على الاختلاف والتضاد والتصارع بين الأفكار والحقائق والأشياء, والمؤدي في الأخير إلى ظهور الحقيقة .

المنـهج الاستدلالي

مقدمة

يُعد المنهج الاستدلالي من أهم المناهج العلمية المستخدمة في مختلف المجالات، وخاصة في الدراسات القانونية. فهو يعتمد على الاستنتاج المنطقي لاستخلاص الحقائق أو القواعد من مقدمات عقلية، سواء من خلال الاستدلال الاستنباطي الذي ينطلق من القواعد العامة نحو الحالات الخاصة، أو الاستدلال الاستقرائي الذي يبني القواعد العامة استنادًا إلى ملاحظة الوقائع والتجارب الجزئية.

تكمن أهمية هذا المنهج في قدرته على تعزيز التفكير المنطقي والموضوعي، مما يجعله أداة فعالة في البحث العلمي والتحليل القانوني. فهو يساعد على تفسير القوانين، واستخلاص المبادئ القانونية، وبناء الحجج القوية التي تدعم المرافعات والقرارات القضائية.

وعليه، فإن دراسة المنهج الاستدلالي تُعَدّ ضرورية لكل باحث أو ممارس قانوني، حيث تُكسبه القدرة على تحليل النصوص القانونية بعمق، واستخلاص النتائج بناءً على أسس منطقية سليمة، مما يُسهم في تطوير التشريعات وتعزيز العدالة في المجتمع.

خلال هذه المحاضرة، سنتناول مفهوم المنهج الاستدلالي، أنواعه، وكيفية تطبيقه في الدراسات القانونية. كما سنناقش أهميته في تطوير التفكير القانوني واتخاذ القرارات المستندة إلى أسس منطقية سليمة.

أولا: التعريف اللغوي والاصطلاحي للاستدلال

1- التعريف اللغوي

الاستدلال في اللغة مأخوذ من الفعل "دلَّ"، أي أرشد وأوضح. ويُقال: استدلَّ بالشيء على الشيء، أي استخدمه كدليل للوصول إلى نتيجة معينة. فهو عملية عقلية تهدف إلى البحث عن الدليل للوصول إلى الحقيقة أو الاستنتاج.

2- التعريف الاصطلاحي

الاستدلال هو عملية عقلية تهدف إلى استخراج نتيجة أو حكم معين بناءً على مقدمات أو أدلة منطقية. ويعتمد على استخدام المنطق والتفكير للوصول إلى معرفة جديدة، استنادًا إلى ما هو معروف سابقًا.

يعرف عبد الرحمان بدوي الاستدلال بأنه " البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، دون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير بواسطة القول أو بواسطة الحساب. فالرياضي الذي يجري عمليات حسابية دون إجراء تجارب يقوم بعملية استدلال. ولا يقتصر استعماله على الرياضيات، بل نجده في كل فرع من فروع العلم، كما نعثر عليه في الحياة العملية. فالقاضي الذي يستدل اعتمادا على ما لديه من وثائق بنفس العملية التي يقوم بها الرياضي".

يطلق على المنهج الاستنباطي اسم المنهج الاستدلالي، ويعرف على انه عملية عقلية تعتمد على قاعدة تقول أن العقل لا يصل إلى معرفة شيئا لا من خلال معرفة سابقة، وهذا يعني استنباط شيء من شيء آخر.

أما الاستدلال كمنهج فهو سلوك عام يستخدم في العلوم والرياضيات خصوصا، وهو عبارة عن تسلسل منطقي المنتقل من مبادئ أو قضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص منها بالضرورة دون التجاء إلى التجربة.

والطابع المميز الرئيسي في كل استدلال هو الدقة. وعدم الدقة يحدث في الأحوال التالية:
- حينما يدخل المرء في البرهان قضية ليست نتيجة برهنة سابقة، من غير أن يشير إلى ذلك صراحة
- أو حينما يدخل موضوعا لم يثبت من قبل وجوده
- أو حينما يغفل تحديد لفظ مستخدم في البرهنة أو في النتيجة

إذا المنهج الاستدلالي هو أسلوب علمي يعتمد على توظيف العقل والمنطق لاستخلاص النتائج من مقدمات أو مسلمات معينة، وذلك إما باستخدام الاستنباط، الذي ينطلق من القواعد العامة إلى النتائج الخاصة، أو الاستقراء، الذي يبني القواعد العامة من خلال تحليل الجزئيات والوقائع.

يعتمد المنهج الاستدلالي على الاستدلال المنطقي، وهو عملية عقلية يتم فيها الانتقال من مقدمات صحيحة إلى نتيجة منطقية. يتكون هذا الاستدلال من:

أ- المقدمة الكبرى: قاعدة عامة أو مبدأ قانوني يشمل جميع الحالات المماثلة و تُستخدم كأساس منطقي للحكم.

تحتوي على علاقة بين مفهومين أحدهما عام يشمل الآخر.

مثال قانوني: "كل من يثبت ارتكابه لجريمة السرقة يُعاقب بالسجن".

ب- المقدمة الصغرى: حالة أو واقعة محددة تنطبق عليها القاعدة العامة، بمعنى آخر تكون واقعة جزئية تُثبت أنها تندرج تحت القاعدة العامة.

مثال: "الشخص (س) ثبتت إدانته بجريمة السرقة".

ج- النتيجة: الحكم الذي يتم استخلاصه من تطبيق القاعدة العامة على الحالة الخاصة.

مثال: "إذن، الشخص (س) يُعاقب بالسجن".

يتم استخدام هذا الشكل المنطقي في العديد من المجالات، خاصة في القانون، الفلسفة، والرياضيات.

ثانيا - المبادئ المستخدمة في المنهج الاستدلالي:

وهي مجموع القضايا والتصورات الأولية. وقد قسمت إلى بديهيات ومصادرات (نظريات) وتعريفات.

1-1- البديهيات:

البديهية هي قضية بينة بنفسها، وليس من الممكن أن يبرهن عليها، وتعد صادقة بلا برهان عند كل من يفهم معناها، ولها خواص ثلاث: البينة النفسانية، أي وضوحها مباشرة للنفس ولا برهان منطقي وأولية ، أي غير مستخلصة من غيرها وثالثا أنها قاعدة صورية عامة، في مقابل المبادئ الخاصة المتعلقة بحالة معينة من أحوال العلم الخاصة أو بتعريف معين. مثال: قاعدة في القانون الروماني: من يملك الأكثر يملك الأقل.

2-1- المصادرات (المسلمات)

المصادرات ليست بينة بنفسها عكس البديهيات، ولكن يصادر على صحتها وتسلم تسليما، مع عدم بيانها بوضوح للعقل نظرا لفائدتها ولأنها لا تؤدي أو طالما كانت لا تؤدي إلى تناقض. كما أن المصادرات قضايا تركيبية. مثال: الإنسان يفعل وفقا لما يرى فيه الأنفع.

3-1- التعريفات

تتعلق التعريفات كالمصادرات بتصورات خاصة بكل علم، فالتعريف يعبر عن ماهية المعرف عنه وحده، ويجب أن يكون جامعا مانعا. والشيء يعرف بعدة طرق، منها أن يعرف بالخاصة التي لبعض أجزائه. ويجمع التعريف صفات الشيء ويمنع دخول صفات أو خصائص خارجة عنه.

و يتركب التعريف من قسمين أساسيين:

المعرف به: وهو الشيء المراد تعريفه.

المعرف: وهو القول الذي يحدد خواص وعناصر الشيء المعرف.

والتعريف قد يكون تعريفا رياضيا، أي تعريف ثابت ضروري ونهائي، انه عمل عقلي ثابت في جوهره، وقد يكون تعريفا تجريبيا، كما هو الحال في العلوم الطبيعية و الإنسانية و الاجتماعية و القانونية، حيث يكون التعريف متحركا ومتطورا، ذلك أن التجارب الميدانية تضيف له عناصر و خواص جديدة ومتغيرة.

ثالثا- مفهوم الاستدلال القانوني وأهدافه

يوصف الاستدلال القانوني بشكل عام بأنه التفكير الاستدلالي، وبشكل أكثر تحديدًا، باعتباره القياس المنطقي، والذي وفقًا له، إذا كانت الوقائع المدروسة تتوافق مع وضعية مستهدفة بقاعدة قانونية فيجب أن تخضع لها تلقائيًا. لذلك، وبالتالي يمكن اعتبار القياس المنطقي الدعم الرئيسي لأي تطبيق للقانون. في هذا المنطق ومن خلال العلاقة بين المصطلحين، "المقدمات" (الكبرى والصغرى) يستنتج "نتيجة"، فإن القاعدة القانونية ستكون هي المقدمة الكبرى، والحالة الفردية المعينة، الصغرى والنتيجة تتمثل في الحكم بقبول أو رفض تطبيق على الحالة المعنية أثار القاعدة القانونية المعنية.

لكن الأمور ليست دائما بهذه البساطة، حيث انه على عكس ما يحدث للظواهر الفيزيائية، الأثر القانوني المرتبط بالشروط المنصوص عليها في القانون ليس تلقائيًا، لان العلاقة السببية بين الواقعة والقانون تعمل فقط على مستوى التمثيلات الفكرية. (التكييف القانوني)

بالإضافة إلى ذلك هناك اختلاف أساسي بين القانون العلمي والقاعدة القانونية. في الحياة القانونية، لا يتبع الأثر بالضرورة السبب: لا يتم دائمًا اكتشاف القاتل واعتقاله وإدانته، على الرغم من أنه يخضع لعقوبة. علاوة على ذلك، فإن الواقعة في حد ذاتها لا تنتج آثارًا قانونية. لكي تنتجها، يجب أن تكون هناك قاعدة قانونية تطبق على مثل هذه الوقائع آثار معينة والتي تشكل المقدمة الكبرى في القياس المنطقي. يجب على السلطة أيضًا تحديد القاعدة المطبقة على هذه الوقائع واستخلاص النتائج، وفقًا لمسار محدد وبفضل آليات معينة (الإجراءات القانونية، والقاضي، والمحاكمة، والإثبات، والقرار، والتنفيذ.

ومن جانب أخر، وفي الواقع ، لا تنطلق القرارات القانونية من قياس منطقي واحد بسيط ولكن من مجموعة معقدة إلى حد ما من القياسات المنطقية. يعتمد القياس المنطقي الحاسم على سلسلة كاملة من القياس المنطقي التحضيري الأساسي، سواء كان واضحًا أم ضمنيًا. في هذه السلسلة من القياسات المتتالية، يتكون كل منها من مقدمات، الكبرى هي القاعدة القانونية، والصغرى هي الواقعة. لكن بالنسبة لكل منهما، تتكون الصغرى من استنتاج القياس المنطقي السابق، والذي يصبح بالتالي معطى واقعي بسيط، على الرغم من أنه يحظى بسند قانوني.

وبالتالي، إذا أخذنا حالة الشخص (س) الذي، أثناء القيادة في مكان كانت السرعة فيه محدودة بـ 40 كم / ساعة، أصاب شخصًا آخر (ص) كان يعبر الطريق بشكل عادي، مع العلم أن مركبة x تركت آثار الكبح على الطريق م40 ، القياس المنطقي المؤدي إلى إدانة x بتعويض الضرر الذي لحق بـ y تطبيقا للقانون المدني إلى سلسلة من القياسات المتتالية الموضحة أدناه:

القياس الأول:

المقدمة الكبرى: السرعة كانت محددة بـ 40 كلم/سا (قانون)

-الصغرى : س يسر بسرعة آثار الكبح على الطريق م40 تثبت سرعته الفائقة (واقعة)

- الاستنتاج: س لم يحترم السرعة المحددة

القياس الثاني:

- الكبرى: خرق السرعة المحددة : خطا (قانون)
- الصغرى: س لم يحترم السرعة المحددة (واقعة)

الاستنتاج : س ارتكب(خطا)

القياس الثالث

- كبرى الجرح يشكل ضرار يستحق التعويض (قانون)
- الصغرى ص تعرض إلى جروح (واقعة)

الاستنتاج: ص تكبد ضررا

القياس الرابع

الكبرى لا يؤدي الخطأ إلا إلى التعويض عن الضرر إذا كان هذا الضرر ناتجًا عن هذا الخطأ قانون

الضرر التي تعرض لع ص كان سببه خطا س
يؤدي خطأ x إلى التعويض عن الضرر
القياس الخامس
الكبرى: المادة من القانون المدني : " كل فعل أيا كان يرتكبه شخص بخطئه ويسبب ضرر للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض" (قانون)
الصغرى : س تسبب بخطاه ضرار ل ص (واقعة)
الاستنتاج : يجب على س أن يعوض ص
هو عملية عقلانية تُستخدم لتحليل الوقائع وتطبيق القواعد القانونية عليها للوصول إلى نتيجة مُبرَّرة، وهو أساس بناء الأحكام والقرارات القانونية .
-**أهدافه** :
- تفسير النصوص القانونية الغامضة .
- حل التعارض بين القواعد .
- ملء الفراغ التشريعي .

رابعا: أنواع الاستدلال القانوني

1. **الاستدلال الاستنباطي (القِيَاسي)**

- **تعريفه**: الانتقال من العام إلى الخاص (من المبدأ القانوني إلى الحالة الفردية .
- مثال :
- المقدمة الكبرى: القتل العمد يُعاقب بالسجن المؤبد (المادة 263 قانون العقوبات)
- المقدمة الصغرى: "أ" ارتكب جريمة قتل عمد .
- النتيجة**: يُحكم على "أ" بالسجن المؤبد .

2. **الاستدلال الاستقرائي**

-تعريفه: الانتقال من حالات فردية إلى قاعدة عامة (كاستخلاص مبدأ من سوابق قضائية)
-مثال :
- الملاحظات: عدة أحكام قضت بمسؤولية المستشفى عن أخطاء الممرضين .
- الاستنتاج: المرفق الصحي مسؤول عن أخطاء موظفيه (قاعدة عامة) .

.3الاستدلال التمثيلي (القياس الفقهي)
-تعريفه: تطبيق حكم واقعة مُنظَّمة قانونًا على واقعة غير مُنظَّمة لاتحاد العلة .
-مثال :
- الأصل: تحريم الخمر لضرره .
- الفرع: الحشيش له ضرر مماثل .
- النتيجة: تحريم الحشيش بالقياس .

ثالثًا: خطوات الاستدلال القانوني

1 - تحديد الإشكالية القانونية
- مثال: هل يُعتبر نشر فيديو دون إذن انتهاكًا للخصوصية؟

2 - جمع الوقائع والأدلة
- مثل: وجود عقد بين الأطراف، شهود، تقارير فنية .

3 - تحديد القاعدة القانونية المناسبة :
- مثال: المادة رقم.. من قانون الجرائم الإلكترونية .

4- تطبيق القاعدة على الوقائع :
- مثال: إذا نصت المادة على أن نشر مواد شخصية دون إذن جريمة، والمدعى عليه نشر فيديو دون إذن، فالنتيجة: إدانته .

-5 - **الوصول إلى الحكم المبرر :**

- يجب أن يكون الحكم مُتسقًا مع القانون والعدالة .

رابعًا: عناصر الاستدلال القانوني

-1 النصوص التشريعية : - مثل: الدستور، القوانين، اللوائح .

2- السوابق القضائية - :مثال: حكم سابق بتعويض عن ضرر معنوي بسبب التشهير .

3 - المبادئ العامة للقانون مثل: "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ."

4- الواقع الاجتماعي والاقتصادي - :مثال: الأخذ بعين الاعتبار الأزمات الاقتصادية في تخفيف العقوبات في بعض الجرائم.

خامسا: أمثلة على تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية

- مثال في القانون الجنائي

المقدمة الكبرى: "كل من يقتل شخصًا عمدًا يُعاقب بالسجن المؤبد".

المقدمة الصغرى: "المتهم (أ) قتل شخصًا عمدًا".

النتيجة: "إذن، المتهم (أ) يُعاقب بالسجن المؤبد".

- مثال في القانون المدني

المقدمة الكبرى: "كل عقد يتم بدون رضا أحد الطرفين يُعتبر باطلًا".

المقدمة الصغرى: "العقد بين الشخص (ب) والشركة تم تحت الإكراه".

النتيجة: "إذن، العقد بين الشخص (ب) والشركة باطل".

- مثال في القانون التجاري

المقدمة الكبرى: "كل بائع ملزم بتعويض المشتري إذا باع له سلعة معيبة".

المقدمة الصغرى: "التاجر (ج) باع جهازًا معيبًا للمشتري (د)".

النتيجة: "إذن، التاجر (ج) ملزم بتعويض المشتري (د)".

المثال : نزاع عقود العمل

-الوقائع: موظف فُصل بعد رفضه العمل ساعات إضافية دون أجر .

-القاعدة القانونية: المادة س من قانون العمل (تحظر الفصل التعسفي) .

-الاستدلال :

- المقدمة الكبرى: الفصل لسبب غير مشروع يُلزم التعويض .
- المقدمة الصغرى: السبب هنا (رفض العمل دون أجر) غير مشروع .
- النتيجة: إلزام الشركة بالتعويض .

مثال: جريمة الاختلاس

-الوقائع: موظف عام استخدم سيارة مؤسسة لأغراض شخصية .

- القاعدة القانونية: المادة **س** من قانون العقوبات (الاختلاس) .

-الاستدلال :

- المقدمة الكبرى: استخدام المال العام لصالح شخصي جريمة .
- المقدمة الصغرى: السيارة مملوكة للمؤسسة واستُخدمت لصالح شخصي .
- النتيجة: إدانة الموظف بالاختلاس .

سادسًا: الانتقادات

- الجمود النصي: الاعتماد الحرفي على النصوص قد يُهمل العدالة الواقعية .
- تعقيد الوقائع: صعوبة تطبيق قواعد عامة على حالات معقدة (مثل جرائم الإنترنت)
- التأثر بالأيديولوجيات: قد يتأثر القاضي بمعتقداته الشخصية عند غموض النص .

المنهج التجريبي

مقدمة

إن أهم ما يميز العلم الحديث استخدامه المنهج التجريبي بصورة فعالة منذ بداية القرن السابع عشر وقد كشف هذا المنهج عن تقدم علمي كبير في مجال العلوم الطبيعية على وجه الخصوص , مما حاد بالعلوم الاجتماعية والإنسانية حتى القانونية إلى محاولة تطبيق المنهج التجريبي في دراساتها المختلفة.

يعد المنهج التجريبي طريقة خاصة. يشير استحضارها عمومًا إلى تخصصات علمية دقيقة تسمى العلوم الدقيقة، ومن بينها يمكننا الاستشهاد بالكيمياء والبيولوجيا، الطب.

يقوم المنهج التجريبي على الملاحظة والتجربة والتحليل لاختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج علمية دقيقة. يُستخدم بشكل واسع في العلوم الطبيعية، لكنه يُطبَّق أيضًا في العلوم الاجتماعية، ومنها القانون.

فكيف يعرف المنهج التجريبي و ماهي خطواته واستخداماته خاصة في الدراسات القانونية ؟

أولا– تعريف المنهج التجريبي

يعرف المنهج التجريبي انه تغير متعمد ومضبوط لشروط المحددة للواقع أو الظاهرة التي تكون موضوع للدراسة وملاحظة ما ينتج عن هذا التغير من أثار في هذا الواقع أو الظاهرة.

كما انه يعرف بأنه الطريقة التي يقوم بها الباحث في تحديد مختلف الظروف والمتغيرات التي تظهر في التحري عن المعالم التي تخص ظاهرة ما وكذلك السيطرة على مثل تلك الظروف والمتغيرات والتحكم بها .

إذن يقوم المنهج التجريبي على التحكم في الظاهرة وإجراء بعض التغيرات على بعض المتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة بشكل منتظم من اجل قياس تأثير هذا التغير على الظاهرة كما يقوم هذا النهج على تثبيت جميع المتغيرات تأثر في مشكلة البحث باستثناء متغير واحد محدد تجرى دراسة إثره في هذه الظروف الجديدة . وهذا التغير بالضبط في ظروف الواقع يسمى بالتجربة .

ثانيا- الخصائص العامة للمنهج التجريبي

1. يقوم المنهج التجريبي على الملاحظة الدقيقة في اختبار صدق الفرضية، وهي ليست مجرد ملاحظة سلبية لما يحدث في كل من المجموعتين التجريبية والضابطة، وإنما هي ملاحظة إيجابية للوقوف على التغير الذي يطرأ والاختلاف الذي ينشأ بين المجموعتين نتيجة لإحداث تأثير عامل معين وحرمان المجموعة الأخرى من تأثير هذا العامل. ويمكن تقسيم الملاحظة المضبوطة إلى نوعين: ملاحظة بحثة هي التي تعتمد على عزل خواص الشيء أو خواص بعضها عن بعض في الذهن بقصد معرفتها وإدراك العلاقة بينها وبينه، أي بقصد الكشف عن القوانين العامة التي تخضع لها. أما الملاحظة في التجربة فهي التي تقوم على المقابلة بين الفرضيات والوقائع، والملاحظة البحثة تكتفي بالتحليل المنطقي، أما الملاحظة التجريبية فإنها تقوم على التحليل الواقعي.
2. يمتاز المنهج التجريبي عن بقية المناهج الأخرى بأنه يجعل هدفه الأساسي الكشف عن العلاقة السببية بين الظواهر والمتغيرات، وبأنه يربط دراسة هذه العلاقة السببية بالضبط الذي لا يتوافر في مناهج البحث الأخر.

ثالثا- خطوات المنهج التجريبي

يمكن القول أن خطوات المنهج التجريبي هي خطوات المنهج العلمي بوجه عام . فهي تبدأ أولا بملاحظة الظواهر والوقائع الخارجة عن العقل ويعقب ذلك بوضع الفرض أو الفروض ثم بإجراء التجارب للتثبيت من صحة الفرض أو الفروض وأخيرا محاولة الوصول إلى القوانين التي تكشف عن العلاقات الموجودة بين الظواهر.

والخطوات المبينة أدناه تبين الخطوات الشاملة للعمل الواجب على الباحث إتباعها في الدراسة التجريبية.

1. التعرف على مشكلة البحث وتحديد معالمها.
2. صياغة الفرضية أو الفرضيات واستنباط ما يترتب عليها.
3. وضع تصميم تجريبي يُعتمد عليه في النتائج واستنباط العلاقات وشروطها: وقد يتطلب ذلك من الباحث القيام بما يأتي:

- اختيار عينة تُعبر عن مجتمع الدراسة.
- تصنيف المفحوصين في مجموعات متجانسة.
- تحديد العوامل التي تخضع للتجربة وضبطها.
- تحديد الوسائل والضبطيات الخاصة بقياس المتغيرات والتأكد من صحتها.
- القيام باختبارات أولية استطلاعية بهدف استكمال النواقص والقصور الموجودة في الوسائل والضبطيات أو التصميم التجريبي.
- تعيين مكان التجربة ووقت إجرائها والأجهزة التي ستُستَعمل فيها.

4. القيام بالتجربة المطلوبة.
5. تنظيم البيانات وتحديدها بشكل يؤدي إلى تفسير النتائج.

رابعا: مظاهر تطبيق المنهج التجريبي في الدراسات القانونية

هل يمكن أن تكون الطريقة التجريبية قابلة للتطبيق على ما يسمى بالعلوم غير الدقيقة مثل العلوم القانونية؟ بالنظر إلى حقيقة أنه بفضل الطريقة التجريبية، فإن البحث في الطب أو في علم الأحياء يهدف إلى تحسين الصحة أو إطار وجود ومعيشة الإنسان، ماهي مكانة المنهج التجريبي في البحث القانوني؟ إذا اعتبر المرء أن البحث القانوني يهدف إلى تطوير المعرفة القانونية أو إنشاء قاعدة خالية من أي نزاع. هل يمكننا القول أن المنهج التجريبي يسمح للقانون بأن يكون فعالًا ويستند إلى نموذج تقييمي بنفس الطريقة مثل العلوم الدقيقة؟ بمعنى آخر، هل يمكن للطريقة التجريبية، القائمة على النماذج التقييمية، أن تسمح للقانون ببناء مجتمع جيد التنظيم وخالٍ من العيوب؟

الطريقة التجريبية أو التجريب ضروريان للقانون والبحث القانوني. إذا بدأنا من اعتبار أن البحث القانوني يساهم في إنشاء المفاهيم القانونية. تبدو الطريقة التجريبية مفيدة في المجال القانوني حيث تسمح إلى حد ما بإنشاء قوانين مفيدة اجتماعيًا.

تعد الطريقة التجريبية للقانون في أمريكا الشمالية حقيقة واقعة. في الولايات المتحدة على وجه التحديد تكشف "قوانين الغروب" عن عملية التجريب في القانون ونفس العملية لوحظت ضمنيا في كندا. على المستويين الاتحادي والإقليمي، هناك لجان مسؤولة عن تقييم جودة القوانين وحسن توقيتها. يهدف التقييم التشريعي، الذي أُنشئ في هذا النظام، إلى "تقييم الجودة القانونية للنص المعياري وقيمته ومكانته في المجموعة التشريعية".

قد تبدو الطريقة التجريبية أكثر أهمية في مواجهة ظاهرة التضخم التشريعي التي تعاني منها بعض المجتمعات. كما أنه يمكن للطريقة التجريبية أن تساهم بشكل معقول في ظهور المعايير مع مراعاة مصلحة السكان ككل وتكون ذات طابع دائم وثابت، حيث لا يتم الطعن في تلك المعايير ومراجعتها بانتظام.

داخل عدد قليل من البلدان الأوروبية، ولا سيما سويسرا وفرنسا، كانت هناك خصائص مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالطريقة التجريبية في القانون لسنوات عديدة. في سويسرا، هناك نزعة متزايدة بشكل ملحوظ للتشريع على أساس تجريبي في المجالات التشريعية كثيرة ومتنوعة.

فيما يتعلق بفرنسا، من الضروري التأكيد على أن الطريقة التجريبية أو التجربة كانت في صميم تقييم السياسات العامة لفترة طويلة جدًا. إلى جانب ذلك، هذه الطريقة تأخذ مكانة أساسية في عمل المؤسسات السياسية والإدارية.

عادة، يتم تقييم القانون بعد دخوله حيز التنفيذ. ولكن، أكثر فأكثر، يتم تنفيذه، بفضل الطريقة التجريبية من خلال التقييم المسبق لنص القانون. لذلك، لم يعد يتم إجراء التقييم قبل دخول النص حيز التنفيذ، ولكن قبل تعميمه. هذا "الاختبار قبل تعميم القانون"، الميزة الأساسية للطريقة التجريبية، تتجلى بطرق مختلفة. يمكن للقانون أن ينص صراحة على أنه سيحكم حالة معينة لفترة محددة جيدًا.

يمكننا الاستشهاد بالقانون الفرنسي الصادر في 17 يناير 1975 المتعلق بالإنهاء الطوعي للحمل والذي علق لمدة خمس سنوات العقوبات الجزائية الملازمة للإنهاء الطوعي للحمل وقانون. وضع قانون 1ديسمبر 1988 الحد الأدنى من دخل الإدماج وتم تمديده في جميع أنحاء البلاد بعد فترة زمنية معينة.

يمكن أن يتضمن القانون أيضًا ضمنيًا انه سيكون هذا الاختبار قابلاً للملاحظة من خلال توسيع التجربة، في حالة الحصول على نتائج مرضية، إلى وضعيات أو مجموعات أخرى.

الطريقة التجريبية أو التجربة معترف بها من قبل القانون الدستوري الفرنسي في 28 مارس 2003 فيما يتعلق بالتنظيم اللامركزي للجمهورية الذي يحدد إطار التجربة المعيارية. أيضًا، بموجب أحكام المادة 37-1 من الدستور الفرنسي، "يجوز أن يتضمن القانون واللوائح، لغرض محدود ولفترة محدودة أحكامًا ذات طبيعة تجريبية". وعلى نفس المنوال ، تنص الفقرة 4 من المادة 72 من الدستور على ما يلي: "بموجب الشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي، وباستثناء الحالات الأساسية لممارسة الحرية العامة أو الحقوق المكفولة دستوريًا ، يجوز للسلطات المحلية أو جماعاتها، حيثما ينص القانون أو اللوائح، حسب مقتضى الحال، على الخروج، على أساس تجريبي ولغرض ومدة محدودة، عن الأحكام التشريعية أو التنظيمية التي تحكم "ممارسة صلاحياتهم".

خامسا: فائدة المنهج التجريبي في الدراسات القانونية

رغم أن القانون يعتمد غالبًا على المناهج الاستدلالية والجدلية، إلا أن المنهج التجريبي يكتسب أهمية متزايدة في:

1. تقييم فعالية القوانين: معرفة ما إذا كانت التشريعات تحقق أهدافها.
2. تحليل آثار القوانين على المجتمع: دراسة مدى تأثير قانون معين على سلوك الأفراد.
3. تحسين التشريعات والسياسات العامة: تعديل القوانين بناءً على بيانات واقعية.
4. اختبار النظريات القانونية: التحقق من مدى صحة نظريات معينة في التطبيق العملي.

سادسا: خطوات تطبيق المنهج التجريبي في القانون

- تحديد المشكلة القانونية: مثل "هل يؤدي تشديد العقوبات إلى تقليل الجرائم؟."
- صياغة فرضيات: "إذا تم تشديد العقوبات، فستنخفض معدلات الجريمة."
- جمع البيانات: عبر إحصائيات، استبيانات، وتقارير رسمية.
- تحليل النتائج: مقارنة البيانات قبل وبعد تطبيق القانون.
- استخلاص الاستنتاجات: هل كان للقانون تأثير إيجابي أم سلبي؟

التحديات التي تواجه تطبيق المنهج التجريبي في القانون

سابعا: صعوبات تطبيق المنهج التجريبي في الدراسات القانونية

- صعوبة عزل المتغيرات: القوانين تتأثر بعدة عوامل مثل الثقافة، الاقتصاد، والسياسة.
- الاختلاف بين المجتمعات: تجربة ناجحة في بلد قد لا تعطي نفس النتائج في بلد آخر.
- الأخلاقيات القانونية: لا يمكن تجربة بعض القوانين بطريقة علمية، مثل فرض قوانين صارمة على مجموعة دون أخرى.

الخلاصة

المنهج التجريبي يُستخدم في الدراسات القانونية لتقييم فعالية القوانين، لكنه يواجه تحديات بسبب طبيعة القانون التي تختلف عن العلوم الطبيعية. ومع ذلك، فإن تحليل البيانات والإحصائيات يساعد في تحسين التشريعات وضمان تطبيق قوانين أكثر فعالية وعملية.
و من ثمة يمكن أن يكون المنهج التجريبي مفيدًا في تحليل تأثير القوانين على الواقع، لكنه لا يمكن أن يكون المنهج الأساسي في الدراسات القانونية، التي تعتمد أكثر على المنطق والتحليل والاستدلال

تطبيقات المنهج التجريبي في الدراسات القانونية

المنهج التجريبي هو منهج يعتمد على الملاحظة، التجربة، جمع البيانات وتحليلها لاختبار فرضيات علمية حول تأثير القوانين على الواقع الاجتماعي والاقتصادي .يستخدم هذا المنهج بشكل رئيسي في العلوم الطبيعية، لكنه بدأ يأخذ مكانه في الدراسات القانونية، خاصة في مجالات مثل القانون الجنائي، القانون الإداري، والقانون الاقتصادي

أ. في القانون الجنائي

التجربة: دراسة تأثير تشديد العقوبات على معدلات الجريمة.

يتم تحليل الإحصائيات قبل وبعد تطبيق قانون جديد يعاقب بشدة على جريمة معينة.

مثال: في بعض الدول، تم رفع عقوبات السرقة أو العنف، ثم تم قياس تأثير ذلك على معدلات الجريمة.

النتيجة المحتملة: قد تكشف الدراسة أن التشديد يؤدي إلى انخفاض الجريمة، أو بالعكس، قد يُظهر أن التشديد يؤدي إلى زيادة الجرائم العنيفة بسبب مقاومة المجرمين للقبض عليهم.

ب. في القانون الإداري

التجربة: تقييم تأثير قوانين مكافحة الفساد الإداري.

يتم إجراء دراسات على مؤسسات حكومية قبل وبعد فرض إجراءات جديدة للشفافية.

مثال: تحليل تأثير فرض التصريح بالممتلكات للمسؤولين الحكوميين على معدلات الفساد الإداري.

النتيجة المحتملة: قد تُظهر البيانات أن الإجراءات قللت من الفساد، أو أن الفساد استمر بطرق مختلفة مثل استخدام وسطاء.

ج. في القانون الاقتصادي

التجربة: تأثير الحد الأدنى للأجور على سوق العمل.

يتم مراقبة سلوك الشركات بعد فرض حد أدنى للأجور جديد.

مثال: في بعض الدول، تم رفع الحد الأدنى للأجور، ثم تم قياس تأثير ذلك على البطالة، الإنتاجية، والأسعار.

النتيجة المحتملة: قد تؤدي الزيادة إلى تحسين مستوى المعيشة للعمال، أو قد تؤدي إلى زيادة البطالة بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل.

د. في القانون البيئي

التجربة: قياس تأثير قوانين مكافحة التلوث.

يتم تحليل مستويات التلوث قبل وبعد فرض غرامات على المصانع الملوِّثة.

مثال: دراسة تأثير قانون يُلزم الشركات بتقليل انبعاثات الكربون، مع مقارنة النتائج ببلدان لم تطبق هذا القانون.

النتيجة المحتملة: قد يؤدي القانون إلى انخفاض التلوث، أو قد تلجأ الشركات إلى نقل مصانعها إلى دول ذات قوانين أقل صرامة.

1. في قانون المرور

التجربة: تأثير قوانين تشديد العقوبات على حوادث المرور.

التطبيق: دراسة نسبة الحوادث قبل وبعد فرض غرامات مالية مرتفعة على السرعة الزائدة.

مثال: في بعض الدول، تم تركيب رادارات ذكية ورفع الغرامات، ثم تم تحليل الإحصائيات لمعرفة ما إذا كان هناك انخفاض في الحوادث.

النتيجة المحتملة: قد تنخفض الحوادث بسبب ردع السائقين.
قد تزيد المخالفات، لكن بدون تأثير فعلي على معدلات الحوادث، مما يشير إلى الحاجة لإجراءات أخرى (مثل تحسين البنية التحتية).
2. في قانون حماية المستهلك
التجربة: تأثير وضع ملصقات توعية على المنتجات الغذائية على سلوك المستهلكين.
التطبيق: فرض قانون يلزم الشركات بوضع تحذيرات غذائية (مثل نسبة السكر العالية) على المنتجات، ثم دراسة تغيير أنماط الشراء.
مثال: تجربة بعض الدول بوضع علامات حمراء على المنتجات غير الصحية، ثم تحليل مدى تراجع شراء تلك المنتجات.
النتيجة المحتملة: قد ينخفض شراء المنتجات غير الصحية، مما يثبت فعالية القانون.
قد لا يتأثر المستهلكون كثيرًا، مما يدل على ضرورة حملات توعية إضافية.
3. في قانون العمل
التجربة: تأثير تطبيق قوانين العمل المرنة على الإنتاجية.
التطبيق: السماح للموظفين بالعمل عن بُعد يومين في الأسبوع، ثم قياس إنتاجية الموظفين مقارنة بنظام الدوام التقليدي.
مثال: أجرت بعض الشركات تجارب على أسبوع العمل لمدة 4 أيام بدلاً من 5، ثم تم قياس مستوى الرضا الوظيفي وكفاءة العمل.
النتيجة المحتملة: قد تزيد الإنتاجية بسبب راحة الموظفين.
قد تنخفض كفاءة بعض الأعمال التي تتطلب وجودًا دائمًا.
4. في القانون الدستوري والسياسي
التجربة: تأثير قوانين الانتخاب الجديدة على نسبة المشاركة.
التطبيق: دراسة أثر تغيير نظام التصويت الإلكتروني على زيادة نسبة التصويت مقارنة بالتصويت الورقي التقليدي.
مثال: في بعض الدول، تم تقديم التصويت عبر الإنترنت، ثم تمت مقارنة نسبة المشاركة مع السنوات السابقة.
النتيجة المحتملة :قد تزيد نسبة المشاركة بسبب سهولة التصويت.
قد تواجه العملية مشاكل أمنية، مما يتطلب تعديلات قانونية جديدة.
5. في قانون العقوبات
التجربة: تأثير برامج إعادة التأهيل على معدلات العود للجريمة.
التطبيق: مقارنة سلوك السجناء الذين خضعوا لبرامج إعادة تأهيل وتدريب مهني مع الذين لم يخضعوا لها بعد الإفراج عنهم.
مثال: في بعض الدول، تم تقديم برامج تعليمية داخل السجون، ثم دراسة نسبة العائدين للجريمة بعد خروجهم.
النتيجة المحتملة: قد تنخفض معدلات العود للجريمة بفضل إعادة تأهيل السجناء.
قد يكون التأثير محدودًا، مما يتطلب تطوير استراتيجيات أخرى.
6. في قانون حماية البيانات والخصوصية
التجربة: تأثير تطبيق قوانين حماية البيانات على ثقة المستخدمين في الإنترنت.
التطبيق :بعد تطبيق قوانين جديدة لحماية البيانات الشخصية، يتم دراسة سلوك المستخدمين على الإنترنت.
مثال: تحليل ما إذا كان المستخدمون أصبحوا أكثر حرصًا عند مشاركة بياناتهم بعد فرض قوانين تحميهم من تسريب المعلومات.
النتيجة المحتملة: قد تزداد ثقة المستخدمين في التعامل مع المواقع التي تلتزم بالقانون.
قد تواجه الشركات تحديات في الامتثال، مما يؤدي إلى تغييرات قانونية إضافية.
7. في قانون الهجرة واللجوء

التجربة: تأثير تسهيل إجراءات اللجوء على الاندماج الاجتماعي.
التطبيق: مقارنة أوضاع اللاجئين في بلدين، أحدهما يعتمد إجراءات سريعة وسهلة لمنح الإقامة، والآخر يعتمد إجراءات طويلة ومعقدة.
مثال: دراسة مستوى اندماج اللاجئين في سوق العمل والتعليم في الدول التي تمنح الإقامة بسرعة مقارنة بالدول ذات الإجراءات البطيئة.
النتيجة المحتملة: قد يساعد تسريع الإجراءات في تحسين اندماج اللاجئين.
قد يؤدي إلى استغلال النظام، مما يستدعي تشديد الفحوصات الأمنية.
8. **في القانون الرياضي**
التجربة: تأثير قوانين الحد من العنف في الملاعب على سلوك المشجعين.
التطبيق: تطبيق عقوبات أكثر صرامة ضد العنف في الملاعب، ثم تحليل عدد الحوادث قبل وبعد تطبيق القانون.
مثال: في بعض البطولات، تم منع المشجعين من دخول الملاعب بعد أحداث عنف، ثم تم قياس انخفاض الحوادث مستقبلاً.
النتيجة المحتملة:
قد يساهم القانون في تقليل العنف.
قد يؤدي إلى استياء الجماهير وتقليل الحضور في المباريات.
خلاصة
تُظهر هذه الأمثلة كيف يمكن تطبيق المنهج التجريبي في الدراسات القانونية لتحليل تأثير القوانين على المجتمع، من خلال جمع البيانات، مراقبة التغيرات، واستخلاص استنتاجات تساعد في تحسين التشريعات. رغم التحديات، فإن استخدام هذا المنهج يمكن أن يكون فعالًا في تحسين القوانين وجعلها أكثر استجابة للواقع العملي.

المنهج الوصفي

يُعرَّف المنهج الوصفي بأنه الأسلوب البحثي الذي يقوم على دراسة الظواهر كما هي في الواقع، مع التركيز على وصفها بدقة سواء بشكل كمي أو كيفي. فالتعبير الكيفي يوضح خصائص الظاهرة، بينما يمنحها التعبير الكمي طابعًا رقميًا يحدد مدى ارتباطها بعوامل أخرى . يُعنى البحث الوصفي بتحليل الواقع الحالي، حيث يهدف إلى تحديد ووصف الحقائق المتعلقة بالموقف الراهن لأي ظاهرة أو مشكلة، وذلك من خلال جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها بطرق علمية دقيقة.

يهدف المنهج الوصفي في مجال القانون إلى دراسة الظواهر القانونية كما هي في الواقع، دون التدخل فيها، وإنما من خلال تحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة. يستخدم هذا المنهج بشكل واسع في الدراسات القانونية لرصد وتحليل النصوص التشريعية، السوابق القضائية، والآراء الفقهية.

تهدف هذه المحاضرة إلى استعراض المنهج الوصفي وتفصيل تطبيقاته في الحقل القانوني، مع تقديم أمثلة عملية لتعزيز الفهم.

أولًا: تعريف المنهج الوصفي

المنهج الوصفي هو أحد المناهج البحثية الأكثر شيوعًا في العلوم الاجتماعية والقانونية، إذ يعتمد على وصف الظواهر كما هي في الواقع دون تدخل الباحث في تغييرها، بهدف فهمها وتحليلها وتفسيرها. في مجال القانون، يُعتبر هذا المنهج أداةً أساسية لدراسة النصوص القانونية، وتحليل الممارسات القضائية، وفهم التفاعل بين القانون والمجتمع. المنهج الوصفي هو أسلوب بحثي يعتمد على وصف الظواهر المدروسة بدقة، وتحليل عناصرها ومكوناتها، مع إبراز العلاقات بين هذه العناصر. ويستخدم هذا المنهج بشكل رئيسي في العلوم الاجتماعية والقانونية لوصف القوانين والأنظمة وتحليل آثارها.

تعريف بعض الباحثين:

عرّفه "جون دبليو بيست" بأنه: "عملية البحث التي تهدف إلى وصف الظواهر وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات منطقية." أما "عبد الرحمن بدوي"، فقد اعتبره "منهجًا يعتمد على جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها، بهدف الوصول إلى تعميمات تساعد في فهم الواقع."

ثانيًا: خصائص المنهج الوصفي

1 يمكن تلخيص أهم خصائص المنهج الوصفي في النقاط التالية:

1- يعتمد على التحليل العقلي والموضوعية في دراسته للظواهر.

2- يركز على دراسة الواقع كما هو، مما يجعله مناسبًا للبحث في مجالات متعددة مثل المجتمعات، الأفراد، المؤسسات، والدول.

3- يستخدم البيانات الكمية والكيفية، أو يجمع بينهما وفق الحاجة.

4- يعد أكثر المناهج استخدامًا في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

5- يساعد في التنبؤ بمستقبل الظواهر من خلال تحليل معدلات التغير فيها.

6- يهتم بجمع كميات كبيرة من المعلومات حول الظاهرة محل الدراسة.

7- يركز على تفسير الظاهرة أكثر من توضيح أسبابها أو العوامل المؤثرة فيها.

8- يسمح بالتعميم ولكن في نطاق محدود، حيث تتأثر نتائجه بتغيرات مثل الزمان والمكان والفئات المستهدفة.

9- يعتمد بشكل أساسي على طرح الأسئلة بدلًا من الفرضيات، ويستخدم جميع أدوات جمع البيانات المتاحة.

10- يسعى إلى تحقيق الموضوعية والحد من التحيز في تحليل الظواهر.

ثالثا- أنواع المنهج الوصفي في العلوم الاجتماعية والإنسانية :

تتقسم المناهج الوصفية إلى أنواع هي :

- منهج الدراسات المسحية
- منهج دراسة الحالة
- منهج دراسات النمو والتطور

أ- منهج الدراسة المسحية :

تعتبر طريقة المسح من أكثر الطرق استخداما في البحث الوصفي، وعلى أساس هذا المنهج يجري الباحث دراسة شاملة لموضوع دراسته، وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة به.

من خلال ذلك يمكن القول أن المنهج المسحي يهدف إلى:

1- وصف الظاهرة المدروسة وتشخيصها وتحليلها وجمع بيانات حولها وتقرير حالتها كما هي في الوقت الراهن.

2- يقوم الباحث بتقديم المعايير المحددة التي يجب أن تكون الظاهرة وفقها.

3- من خلال دراسة الواقع يقوم الباحث بإسقاط ما هو موجود فعلا في المجتمع مع ما ينبغي أن يكون عليه الحال وفق معايير محددة.
5- يصل الباحث في الأخير إلى استخلاص النتائج التي يمكن تطبيقها على مجتمع الدراسة كله.
والحقيقة أن للدراسات المسحية أنواع كثيرة منها: المسح المدرسي – الدراسة المسحية للرأي العام – المسح الاجتماعي .

ب- منهج دراسة الحالة :

يعتبر منهج دراسة الحالة أحد المناهج الوصفية التي تعنى بدراسة وحدة من وحدات المجتمع دراسة تفصيلية من مختلف جوانبها، وذلك من أجل الوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات و من خلال ذلك فإن هذا المنهج يتميز بالتعمق في دراسة وحدة معينة.

- خطوات منهج دراسة الحالة:

يمكن تلخيص خطوات نهج دراسة الحالة على النحو التالي:
1- القيام بتحديد المشكلة واختيار الحالة موضوع الدراسة.
2- القيام بجمع البيانات والمعلومات الضرورية لفهم الحالة المدروسة، وذلك عن طريق الاستعانة بأدوات البحث العلمي كالاستبيان والمقابلة.
3- تحديد الفرضيات
4- القيام بمسايرة الحالة من أجل الوصول إلى مختلف التطورات المتعلقة بها.

رابعا: أنواع المنهج الوصفي في البحوث القانونية

يمكن تصنيف المنهج الوصفي إلى عدة أنواع رئيسية، منها:
1- المنهج الوصفي التحليلي: يقوم على وصف القوانين والأنظمة ثم تحليلها لاستخلاص استنتاجات علمية.
مثال: دراسة الدستور الجزائري وتحليل مواده لمعرفة مدى توافقه مع المبادئ الدستورية العامة.
2- المنهج الوصفي المقارن: يعتمد على مقارنة القوانين والتشريعات في أنظمة قانونية مختلفة لاستخلاص الفروق والتشابهات. مثال: مقارنة بين القانون الجنائي الفرنسي والقانون الجنائي الجزائري لمعرفة مدى تأثير الأول على الثاني.
3- المنهج الوصفي التاريخي: يدرس تطور التشريعات والقوانين عبر الزمن لفهم كيفية نشأتها وتطورها.
مثال: دراسة تطور القانون الدستوري الجزائري منذ الاستقلال حتى اليوم.
4- المنهج الوصفي الإحصائي: يعتمد على جمع بيانات رقمية حول تطبيق القوانين وتحليلها لاستخلاص نتائج موضوعية.
مثال: دراسة إحصائية لعدد القضايا المتعلقة بالفساد الإداري في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

خامسا: خطوات تطبيق المنهج الوصفي في البحث القانوني

لإجراء بحث قانوني يعتمد على المنهج الوصفي، يجب اتباع الخطوات التالية:
1- تحديد الإشكالية: اختيار ظاهرة قانونية محددة للدراسة، مثل "مدى فعالية الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات."
3- جمع المعلومات والبيانات: من خلال القوانين، الأحكام القضائية، والدراسات الفقهية السابقة.
3- تصنيف المعلومات وتحليلها: فرز البيانات وفقًا لمحاور البحث وتحليلها للوصول إلى استنتاجات دقيقة.
4- مناقشة النتائج وتقديم استنتاجات: ربط التحليل بالنظريات القانونية المختلفة، مع اقتراح حلول قانونية إن لزم الأمر.

سادسا: أهمية المنهج الوصفي في الدراسات القانونية

- يساعد على فهم القوانين: من خلال تحليلها وعرضها بشكل واضح ومبسط.
- يُستخدم كأداة لتقييم التشريعات: يمكن استخدامه لدراسة مدى فعالية القوانين في تحقيق أهدافها.
- يعزز البحث القانوني المقارن: من خلال وصف وتحليل الاختلافات بين الأنظمة القانونية المختلفة.

خاتمة

يُعدّ المنهج الوصفي من الأدوات البحثية الأساسية في الدراسات القانونية، حيث يوفر إطارًا علميًا يساعد في تحليل القوانين والتشريعات بطريقة دقيقة. كما أنه يساهم في تطوير البحث القانوني من خلال تقديم رؤى نقدية وتحليلية تسهم في تحسين الأنظمة القانونية.

أمثلة تطبيقية للمنهج الوصفي في القانون

يستخدم المنهج الوصفي في العديد من الدراسات القانونية لتحليل القوانين والتشريعات، تفسير الأحكام القضائية، ومقارنة الأنظمة القانونية المختلفة .وفيما يلي بعض التطبيقات العملية لهذا المنهج في العلوم القانونية.

1- **في القانون الدستوري: دراسة النظام الدستوري الجزائري**

التطبيق :تحليل الدستور الجزائري الحالي من خلال وصف مواده المختلفة المتعلقة بالفصل بين السلطات، الحقوق والحريات، والرقابة الدستورية.

دراسة مدى توافقه مع المبادئ الدستورية العامة مثل سيادة القانون، الشرعية الدستورية، والديمقراطية.

مقارنة التعديلات الدستورية عبر الزمن لمعرفة كيف أثرت التغيرات السياسية على النظام القانوني.

النتيجة المتوقعة: فهم أعمق لموارد القوة الدستورية، ومدى فعالية الدستور في حماية الحريات العامة وضمان استقلالية السلطات.

2- **في القانون الجنائي: تحليل الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري**

التطبيق: وصف النصوص القانونية التي تجرّم الجرائم الإلكترونية في الجزائر، مثل قانون العقوبات وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية.

- تحليل العقوبات المقررة لجرائم مثل الاحتيال الإلكتروني، اختراق الأنظمة المعلوماتية، ونشر المحتوى غير القانوني.

- دراسة مدى كفاية هذه القوانين في مكافحة الجرائم الإلكترونية، ومدى الحاجة إلى تعديلات تشريعية.

النتيجة المتوقعة: تقديم توصيات قانونية لتعزيز الإطار القانوني لمكافحة الجرائم الإلكترونية وضمان تحقيق الردع القانوني الفعّال.

3- **في القانون المدني: دراسة أحكام المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية**

التطبيق: وصف الإطار القانوني الذي يحكم المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية في القانون الجزائري، مثل نصوص قانون البيئة والقانون المدني.

- تحليل المبادئ التي تقوم عليها المسؤولية، مثل الخطأ، الضرر، وعلاقة السببية.

- دراسة الأحكام القضائية التي تناولت النزاعات البيئية لمعرفة كيفية تطبيق القانون في الواقع.

النتيجة المتوقعة: تقييم مدى فعالية النصوص القانونية في حماية البيئة وضمان تعويض المتضررين، مع اقتراح حلول قانونية لسد الثغرات.

4- في القانون التجاري: وصف وتحليل نظام الإفلاس والتسوية القضائية

التطبيق : وصف النصوص القانونية المنظمة لحالات الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري.

- تحليل دور القضاء في حماية حقوق الدائنين وضمان استمرارية الشركات المتعثرة.

- مقارنة التشريعات الجزائرية مع أنظمة قانونية أخرى مثل القانون الفرنسي أو المصري لمعرفة الفروق التشريعية.

النتيجة المتوقعة: تقديم تقييم للإجراءات القانونية المتبعة في حالات الإفلاس، ومدى فعاليتها في تحقيق التوازن بين حماية الدائنين وإنقاذ المؤسسات الاقتصادية.

5- دراسة: "وصف التطور التشريعي لقوانين الجرائم الإلكترونية في الجزائر (2010–2023)

المنهج الوصفي المستخدم

الهدف: رصد التغيرات في النصوص القانونية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية دون تحليل تأثيرها

خطوات التطبيق

- جمع البيانات

حصر جميع القوانين واللوائح ذات الصلة (مثل نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية الجزائري ، - التعديلات اللاحقة).

2- التصنيف :

تقسيم المواد القانونية إلى فئات (جرائم الاختراق، التشهير، الاحتيال المالي)

3- الوصف الكمي:

جدول يوضح عدد المواد المضافة أو المعدلة في كل تعديل تشريعي -

4- النتائج: وصف كيف تطورت العقوبات (مثل: زيادة غرامة التشهير في 2020)

المنهج التحليلي

مقدمة

يشكل المنهج التحليلي إحدى الأدوات الجوهرية التي يستعين بها الباحث القانوني لفهم النصوص القانونية وتفسيرها، ولتحليل البنية المنطقية للنظام القانوني ككل. ويُعتمد عليه بشكل واسع في فقه القانون، في الفلسفة القانونية، وفي النظرية العامة للقانون، إذ يعتبر من أقدم المناهج المعتمدة في البحث القانوني.

أولاً: تعريف المنهج التحليلي في القانون

المنهج التحليلي في القانون هو المنهج الذي يعتمد على تفكيك النصوص القانونية والمفاهيم الفقهية إلى مكوناتها الأساسية، ودراسة العلاقات المنطقية والقانونية التي تربطها ببعضها البعض.

كما يعرف بأنه هو العملية التي يتم من خلالها تفسير النصوص القانونية، وتوضيح المقصود بها، والكشف عن مداها وحدودها، والتفاعل مع الغموض أو التناقض المحتمل فيها.

ينطلق المنهج من تحليل النصوص القانونية ومفاهيمها الأساسية، ودراسة العلاقات المنطقية بينها، بهدف فهم وتفسير القواعد القانونية وتحديد مجال تطبيقها.

ثانيًا: الخلفيات الفلسفية والمعرفية للمنهج التحليلي

يرتبط المنهج التحليلي بالفكر العقلاني منذ الفلسفة اليونانية، وخاصة مع أفلاطون وأرسطو، اللذين أكدا على تحليل المفاهيم لفهم جوهرها.

في الفلسفة الحديثة: يعود الفضل إلى فلاسفة التحليل كـ ديكارت، هيوم، وكانط، في تطوير التفكير التحليلي كنموذج لفهم الظواهر المعقدة.

في العلوم الاجتماعية: تأثر علم الاجتماع مثلاً بالتحليل البنيوي كما عند كلود ليفي ستروس، أو التحليل الاقتصادي كما عند كارل ماركس، أو التحليل النفسي كما عند سيغموند فرويد.

أما في القانون فيرتبط المنهج التحليلي بالفلسفة الوضعية، وخاصة مع مدرسة الوضعية القانونية كما ظهرت عند جون أوستن وهانس كلسن.

نظرية هانس كلسن (نظرية القانون الخالص : شدّد على ضرورة فصل القانون عن الأخلاق والسياسة والدين واقترح تحليل النظام القانوني كنسق هرمي. ركز على العلاقة بين القاعدة القانونية العليا والقواعد الأدنى.

ثالثًا: أهداف المنهج التحليلي في البحث القانوني

1. الكشف عن البنية الداخلية للنصوص القانونية.
2. فهم العلاقات بين القواعد القانونية.
3. تفسير التشريعات والبحث في مدى اتساقها.
4. اكتشاف التناقضات أو الغموض في النصوص.
5. اقتراح حلول فقهية ومنهجية لتجاوز الإشكالات القانونية.

رابعاً: خطوات تطبيق المنهج التحليلي عموما

1. تحديد الإشكالية أو الظاهرة المدروسة.
2. تفكيك الظاهرة إلى عناصرها الأساسية.
3. دراسة كل عنصر على حدة (الوظيفة، البنية، العلاقات).
4. تحليل العلاقات بين العناصر.
5. صياغة تفسير شامل يعيد تركيب الظاهرة في نسق متكامل.(استخلاص النتائج القانونية والاستنتاجات المنهجية).

خامسًا: استخدامات المنهج التحليلي في الدراسات القانونية

1. في تفسير النصوص القانونية: يُستخدم لفهم مقاصد المشرّع من خلال تحليل الألفاظ والعلاقات بين المواد.
2. في الفقه المقارن: لتحليل الفروقات الدقيقة بين مفاهيم قانونية متشابهة في نظم قانونية مختلفة.
3. في تحليل الأحكام القضائية: يساهم في فهم تعليل القضاة واستنباط المبادئ العامة من السوابق.
4. في صياغة التشريعات: يستعمله المشرّعون لضمان دقة النصوص وتماسكها الداخلي.

سادسا: أهمية المنهج التحليلي في العلوم القانونية

يحتل المنهج التحليلي مكانة محورية في العلوم القانونية، لأنه يُمكِّن الباحث أو المشتغل بالقانون من فهم النصوص، تفسيرها، نقدها، وتطبيقها على الوقائع. فالعمل القانوني ليس مجرد حفظ للقوانين، بل هو تحليل منطقي ومعرفي للنصوص القانونية في ضوء الواقع والسياق.

1- تفسير النصوص القانونية بدقة

القانون غالبًا ما يتسم بالعمومية والاختصار، ما يستدعي تحليلًا لغويًا ومنطقيًا لفهم مراده.

المنهج التحليلي يساعد على:

- تحديد المقاصد التشريعية.
- التمييز بين المفاهيم المتشابهة (كالتمييز بين المسؤولية العقدية والتقصيرية).
- تفسير المصطلحات القانونية في سياقها.

2- الكشف عن الغموض والتناقض

أحيانًا تظهر تناقضات أو ثغرات في النصوص القانونية أو الأحكام القضائية. باستخدام التحليل، يمكن رصد هذه التناقضات واقتراح حلول تفسيرية أو تعديلات تشريعية وبناء حجج قانونية دقيقة ومتماسكة.

3- بناء حجج قانونية متينة

في المرافعات والكتابات القانونية، لا يكفي ذكر النصوص، بل يجب تحليلها وربطها بالوقائع.

المنهج التحليلي يمكن من:

- تفكيك وقائع النزاع.
- ربطها بالنصوص القانونية ذات الصلة.
- بناء خطاب قانوني قائم على منطق الحجة والدليل.

4- دعم الاجتهاد القضائي

القاضي لا يطبّق القانون بشكل آلي، بل يُعمل فيه التحليل والتفسير.

المنهج التحليلي يُعتبر جوهريًا في:
- تكييف الوقائع.(Qualification juridique)
- ملاءمة النصوص القانونية مع حالات واقعية جديدة.
- صياغة حيثيات الأحكام بشكل علمي ومنطقي.

5- تقييم النظم القانونية والمقارنة بينها

في البحوث القانونية، التحليل ضروري لفهم:
مدى فاعلية النصوص القانونية، أوجه القصور أو التضارب بين القوانين والفروق بين القوانين الوطنية ونظيراتها في النظم الأخرى.

6- المساهمة في تطوير التشريع: تحليل التطبيقات القضائية للقانون يمكن أن:
- يُظهر الحاجة إلى تعديل تشريعي.
- يساهم في تقديم اقتراحات دقيقة للمشرّع.
- يُنتج فقهًا قانونيًا يُغني المنظومة القانونية.

7- أساس التعليم القانوني والبحث الأكاديمي في التكوين الجامعي، يُدرَّب الطلبة على:
- تحليل القرارات القضائية.
- تفسير النصوص القانونية.
- مقارنة القواعد القانونية.

كل هذا لا يتم إلا من خلال تمكّن من المنهج التحليلي.

سابعا :الخصائص الأساسية للمنهج التحليلي

المنهج التحليلي، يتميز بجملة من الخصائص التي تجعله أداة فعّالة لفهم الظواهر وتحليلها بعمق. هذه الخصائص ليست مجرد صفات عامة، بل ترتبط بأسس منهجية دقيقة تُضفي على البحث طابعًا علميًا رصينًا.

1. قائم على التفكيك والتركيب

التفكيك: تحليل الظاهرة عبر تجزئتها إلى مكوناتها الأولية (عوامل، أطراف، مراحل...).
التركيب: بعد دراسة الأجزاء، يعاد تركيبها في نسق تفسيري يوضح التفاعلات والعلاقات.
هذا يُميز المنهج التحليلي عن المنهج الوصفي الذي يكتفي بتقديم صورة خارجية للموضوع.

2. يعتمد على العقل والمنطق

المنهج التحليلي منهج عقلي تأملي، يقوم على:
التحليل العقلي للمعطيات.
التفسير المنطقي للنتائج.
بناء استنتاجات عقلانية انطلاقًا من الأدلة.
لا يعتمد على الحدس أو الانطباعات الشخصية، بل على حجج علمية واضحة.

3. يقوم على تفسير العلاقات السببية

يركز على الإجابة عن أسئلة مثل: لماذا حدثت الظاهرة؟ ما العوامل المؤثرة؟ كيف تفاعلت تلك العوامل لإنتاج النتيجة؟
يهتم بتحليل العلاقات السببية وليس فقط بالتسلسل الزمني أو الوصف الكمي.

4. موضوعي ومحايد

الباحث في المنهج التحليلي يسعى إلى التحليل الموضوعي، بعيدًا عن: الأحكام القيمية و الأهواء الشخصية و التحيزات الفكرية أو الإيديولوجية.
الموضوعية شرط أساسي لإعطاء مصداقية للعمل التحليلي.

5. نقدي وتفسيري في آن

المنهج التحليلي لا يقتصر على تحليل المعطيات، بل: ينقدها: يفحص صدقيتها، تناقضاتها، أوجه القصور فيها.
يفسرها: يقدّم قراءة معمقة تذهب إلى ما وراء الظاهر.

يتجاوز حدود "ما هو كائن" إلى "لماذا هو كائن كما هو؟."

6. مرن وقابل للتطبيق في حقول معرفية متعددة

يُستخدم في التاريخ، الفلسفة، الأدب، علم الاجتماع، الاقتصاد... إلخ.

يمكن دمجه مع مناهج أخرى (كالمقارن، التاريخي، الوصفي) في ما يسمى بالمنهج التكاملي.

7. يتطلب بناء فرضيات واختبارها

لا يقوم فقط على تجميع المعلومات، بل على صياغة فرضيات حول الظاهرة ثم يقوم الباحث بعد ذلك باختبار هذه الفرضيات من خلال التحليل والنقد والتفسير.

8. يقوم على التدرج المنهجي

يبدأ من العام إلى الخاص أو العكس، حسب طبيعة الموضوع.

يتبع تسلسلًا منهجيًا واضحًا:

1. طرح الإشكالية.
2. جمع المعلومات.
3. تحليلها.
4. تفسيرها.
5. استخلاص النتائج.

9. يهدف إلى إنتاج معرفة معمّقة

المنهج التحليلي لا يبحث عن مجرد وصف سطحي. هدفه بناء فهم عميق ومتماسك للظاهرة المدروسة.

يُفضي إلى نتائج يمكن أن تفتح آفاقًا جديدة للبحث أو تساهم في تطوير النظرية.

10. قابل للتقويم والتكرار

تحليل الظواهر باستخدام هذا المنهج يُمكن إعادة اختباره أو التحقق منه. هذه الخاصية تجعله منهجًا علميًا بمعايير البحث الأكاديمي الصارمة.

ثامنا: أهمية المنهج التحليلي في البحث القانوني

يُعد الأساس الذي تنطلق منه جميع المناهج القانونية الأخرى (الوصفي، التاريخي، المقارن...).

يمكّن الباحث من تحقيق الفهم المتعمّق للنص القانوني قبل تطبيقه أو نقده.

يساعد في تكوين الفكر القانوني الفقهي وتطوير النظرية العامة للقانون.

تاسعا: إشكاليات وحدود المنهج التحليلي

1. الاعتماد المفرط على التجريد: قد يُهمل السياقات الواقعية والاجتماعية للنص القانوني.
2. فصل القانون عن البيئة الاجتماعية: كما في المدرسة الوضعية، قد يُنتقد المنهج لإغفاله الأبعاد الأخلاقية والسياسية.
3. محدودية في التعامل مع النصوص الغامضة أو المتعددة الدلالات.
4. لا يكفي وحده في دراسة الظواهر القانونية المركبة، ما يستدعي التكامل مع مناهج أخرى.

عاشرا: علاقة المنهج التحليلي بالمناهج الأخرى في القانون

مع المنهج التاريخي: يمكن تحليل تطور مفهوم قانوني عبر العصور.

مع المنهج الوصفي: يُستخدم التحليل لفهم الظواهر القانونية التي يتم وصفها.

مع المنهج الاجتماعي: يُمكن تكامل التحليل مع فهم تأثير المجتمع في صياغة النص القانوني.

نماذج تطبيقية

1. تحليل المادة 124 من القانون المدني الجزائري (المسؤولية التقصيرية) :تحليل مفاهيم الخطأ، الضرر، العلاقة السببية ودراسة النص في ضوء الاجتهاد القضائي.
2. تحليل مفهوم "السبب المشروع" في قانون العقوبات: تحليل دقيق للمصطلح من الزاوية اللفظية والمنطقية.

دراسة تفسيراته المتعددة في فقه القضاء.

3. تحليل مبدأ الشرعية في القانون الدستوري:من حيث البنية اللفظية والتأصيل الفقهي.

خاتمة

يعد المنهج التحليلي العمود الفقري للبحث القانوني، خاصة في مراحله الأولى التفسيرية والتأصيلية. ورغم أنه لا يكفي وحده للإحاطة بجميع أبعاد القانون كظاهرة اجتماعية وسياسية، فإنه يبقى الأساس لكل مقاربة قانونية علمية ومنهجية.

أمثلة:

أولًا: تحليل مبدأ الشرعية الجنائية

1. التفكيك المفاهيمي:

الشرعية: تعني أن التجريم والعقاب لا يكونان إلا بنص قانوني سابق للفعل.

القانون: هو المصدر الوحيد للعقوبة، لا العُرف أو الاجتهاد القضائي.

الزمن: لا رجعية للنصوص العقابية، إلا إذا كانت أصلح للمتهم.

2. التحليل البنيوي:

النصوص المؤسسة: المادة 1 من قانون العقوبات – الدستور – المواثيق الدولية.

علاقة المبدأ بحقوق الإنسان: حماية الأفراد من تعسف الدولة.

مدى الالتزام القضائي به: حالات الاجتهاد الواسع (مثال: التجريم بالاستناد إلى المفاهيم الفضفاضة مثل "الإخلال بالنظام العام").

3. التفسير والتحليل الفقهي:

المبدأ يُعتبر ضمانة دستورية أساسية. لكن تطبيقه يثير مشكلات مثل: الغموض في النصوص العقابية و التوسع في التجريم باسم "المصلحة العامة."

4. التركيب والاستنتاج:

ضرورة أن يُصاغ النص الجزائي بدقة عالية، توجيه القضاة لتجنب التوسع في التأويل وتأكيد على التكامل بين مبدأ الشرعية ومبدأ التناسب في العقوبة.

ثانيًا: تحليل مبدأ سلطان الإرادة في العقود المدنية

1. تفكيك المفاهيم:

سلطان الإرادة: حرية الأطراف في إنشاء، تعديل، أو إنهاء العقد.

الحدود: النظام العام، الآداب العامة، النصوص الآمرة.

2. التحليل البنيوي:

الأساس في القانون المدني .

ظهور قيود حديثة: حماية الطرف الضعيف – تدخل القاضي – العقد الإلكتروني.

3.النقد والتحليل الفقهي:

تطور الفكر القانوني من إرادة مطلقة إلى إرادة مقيّدة.

مثال: حماية المستهلك، العقود الإذعانية.

تحليل المادة 106 من القانون المدني: "العقد شريعة المتعاقدين..." ضمن حدود القانون.

4. الاستنتاجات:

سلطان الإرادة لم يعد مطلقًا، بل نسبيا. ويجب إعادة التفكير في العقود من زاوية العدالة التعاقدية لا فقط الحرية الشكلية.

ثالثًا: تحليل مبدأ الفصل بين السلطات

1. **تفكيك المفهوم:**

تقليديًا: سلطة تشريعية – تنفيذية – قضائية.

الفصل لا يعني الانفصال التام بل التوازن والرقابة المتبادلة.

2. التحليل البنيوي الدستوري:

في الدساتير الحديثة: الفصل المرن.

حالة الجزائر: وجود هيمنة السلطة التنفيذية (المراسيم، القوانين بالأوامر، التعيين في المناصب القضائية.(...

3. نقد فقهي وتحليل:

الخلل في التوازن يؤدي إلى المساس بالحقوق.
تحليل دور المجلس الدستوري/المحكمة الدستورية في ضبط هذا التوازن.

4. التركيب والاستنتاج:

ضرورة إصلاحات دستورية لتعزيز استقلال القضاء.
تقوية الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية.

المنـهج المقارن

مقدمة

يستخدم المنهج المقارنة في كل العلوم الاجتماعية، كبديل للتجريب (دوركايم). فهو يجعل من الممكن تحليل البيانات الملموسة من خلال تحديد أوجه التشابه والاختلاف والعناصر الثابتة والأنواع. تعتمد صدقية هذه الطريقة على الدقة التي يتم تطبيقها بها.

كما يعد المنهج المقارن من أقدم المناهج العلمية وأهمها، حيث يهدف إلى دراسة الظواهر المختلفة عبر مقارنتها بغرض الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينها. وفي ميدان العلوم القانونية، يحتل هذا المنهج مكانة بارزة، لما له من دور حاسم في تطوير التشريعات، وفهم النظم القانونية الأخرى، واستنباط الحلول للمشكلات المعاصرة.

سنتعرض في هذه المحاضرة إلى تعريف المنهج وأصوله التاريخية و صور وأنواع المقارنة وشروط تطبيق المنهج وأهدافه، وأخيرا وضع نماذج لكيفية إعماله في العلوم القانونية.

أولًا: تعريف المنهج وأصوله التاريخية

1- تعريف المنهج المقارن

المنهج المقارن هو طريقة تحليلية تهدف إلى دراسة ظاهرتين أو أكثر من خلال البحث في أوجه التشابه والاختلاف بينهما. لغويًا، يعني المقارنة بين ظاهرَتين أو أكثر. أما اصطلاحًا، فهو أسلوب بحثي يقوم على مقارنة نظامين أو أكثر من الأنظمة القانونية، أو مقارنة نصوص قانونية، أو حتى مقارنة تطبيقات قضائية، بهدف استخلاص نتائج دقيقة تساعد على تطوير القواعد القانونية وتحسين الأداء التشريعي والقضائي.

يتعدى المنهج المقارن نطاق المقارنة الشكلية، إذ يسعى إلى تصنيف وتحليل العوامل المسببة للظواهر، وكشف أنماط العلاقات المتبادلة بينها وتطورها، من خلال تحليل نقاط الالتقاء والافتراق بينها، وبذلك يُعتبر أداة مثلى لفهم الظواهر الاجتماعية والقانونية بشكل أوسع وأعمق.

وقد أشار عالم الاجتماع الشهير "دوركايم" إلى أهمية المنهج المقارن كوسيلة لفهم الظواهر الاجتماعية بين مجتمعات مختلفة أو بين جماعات داخل المجتمع الواحد، وذلك بغرض تفسير أوجه الشبه والاختلاف وتسليط الضوء على العوامل المؤثرة فيها.

2- الأصول التاريخية للمنهج المقارن

لقد أجمع العديد من المفكرين والباحثين في مجالات السياسة والاجتماع على أن المنهج المقارن ليس وليد العصر الحديث، بل تعود جذوره إلى العصور اليونانية القديمة، حيث يُعد أرسطو من أوائل المفكرين الذين استخدموا هذا المنهج في دراساته السياسية، خاصة في تحليله لدساتير وأنظمة الحكم في اليونان اعتمد أرسطو على الملاحظة والمقارنة لاستخلاص الفروق الجوهرية بين النظم السياسية، مؤكدًا أن المنهج المقارن هو السبيل الأفضل للكشف عن تلك الفوارق الجوهرية.

كما شهدت العصور الوسطى مساهمات لافتة من مفكرين مسلمين، كان أبرزهم عبد الرحمن بن خلدون، الذي طبّق المنهج المقارن في دراسته للدول والمجتمعات، مستعرضًا تطور الدول عبر العصور، مستخدمًا مفاهيم مثل العصبية والتداول في الحكم، ومقارنًا بين الدول الفاضلة وتلك الضالة في سبيل الوصول إلى مفهوم "السعادة السياسية."

أما الفارابي، فقد استخدم المقارنة في سياق فلسفي، حيث قارن بين الدول بناءً على نموذج "المدينة الفاضلة"، بينما وظّف ابن رشد هذا المنهج في المقارنة بين قدرات الرجال والنساء في خدمة المجتمع، مستنتجًا أن الفرق في الأداء لا يعود إلى اختلاف القدرات، بل إلى توزيع الأدوار الاجتماعية.

ومع تطور العلوم الحديثة، وجد المنهج المقارن طريقه إلى العديد من المجالات، حيث استُخدم في الدراسات الاجتماعية، والاقتصادية، واللغوية، والتاريخية، لاسيما على يد مفكرين أمثال أوغست كونت في دراساته حول تطور الفكر البشري.

ثانيا- صور المقارنة

تعتمد المقارنة بين الظواهر أو الأحداث أو السلوكيات أو العلاقات على معايير وأسس متنوعة.

تنقسم المقارنات إلى عدة أنواع بناءً على معايير مختلفة، أهمها :

-المقارنة حسب الأبعاد

-المقارنة حسب الأشكال

-أنواع وطرق المقارنة .

أ. تقسيم المقارنة حسب الأبعاد

تنقسم المقارنة بناءً على أبعادها إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

1. المقارنة الزمنية (التاريخية):

- تتم دراسة الظاهرة نفسها في فترتين زمنيتين مختلفتين .
- تُحلل الظاهرة في كل مرحلة، ثم تُحدد إحداهما كمعيار للمقارنة .
- مثال: مقارنة النظام القضائي الجزائري قبل وبعد صدور دستور1996، أو الحق في الإضراب في الجزائر قبل وبعد عام 1989 .

2. المقارنة المكانية (الإقليمية):

- تتم مقارنة نفس الظاهرة في مكانين أو إقليمين جغرافيين مختلفين خلال نفس الفترة الزمنية .
- مثال: مقارنة عقوبة الإعدام بين التشريع الجزائري والفرنسي.

3. **المقارنة الزمنية والمكانية :**

- تجمع بين النوعين السابقين، حيث تتم مقارنة الظاهرة في إقليمين جغرافيين مختلفين وفترتين زمنيتين مختلفتين .
- مثال: مقارنة آفاق التعليم عن بعد بين التشريعين الجزائري والفرنسي قبل وبعد جائحة كوفيد-19،

ب. تقسيم المقارنة حسب الأشكال

تنقسم المقارنة حسب أشكالها إلى نوعين رئيسيين :

1. المقارنة الكيفية :

- تركز على أسباب وعوامل ودوافع حدوث الظاهرة .
- تُجيب على أسئلة مثل: كيف حدثت الظاهرة؟ وما العوامل التي ساهمت في حدوثها؟
- تعتمد على التحليل النظري وجمع المعلومات لدراسة الظاهرة وفهمها بعمق .

2. المقارنة الكمية :

- تُستخدم لقياس الظواهر وتحليلها باستخدام البيانات الرقمية والإحصائية .

ثالثا: أنواع المقارنة:

تنقسم المقارنة إلى أربعة أنواع رئيسية:

1. المقارنة المغايرة :

تتم بين ظاهرتين أو أكثر من نفس الجنس، حيث تكون أوجه الاختلاف بينهما أكبر من أوجه التشابه. مثال: المقارنة بين عقد البيع وعقد الإيجار، أو بين أحكام شركة التضامن وشركة المساهمة في القانون التجاري الجزائري.

2. المقارنة الاعتبارية :

على عكس المقارنة المغايرة، تكون أوجه التشابه هنا أكثر من أوجه الاختلاف. مثال: المقارنة بين الاستنتاج من باب الموافقة والاستنتاج من باب المخالفة، أو بين الطلاق والخلع في قانون الأسرة الجزائري.

3. المقارنة الداخلية :

تركز هذه المقارنة على ظاهرة واحدة في مكانين أو زمنين مختلفين. مثال :مقارنة أسباب الانتحار في الجزائر وتونس قبل سنة 2010 وبعدها، أو مقارنة نظام السجون في التشريع الجزائري والفرنسي.

4. المقارنة الخارجية :

تتناول مقارنة ظواهر أو حوادث اجتماعية متباعدة ومختلفة. مثال: المقارنة بين نظام التوريث والوقف في الشريعة الإسلامية.

رابعا: شروط تطبيق المنهج المقارن

لكي تكون المقارنة العلمية سليمة وتحقق أهدافها المرجوة، لا بد من توفر مجموعة من الشروط الأساسية، أبرزها:

1- وجود وحدتين قابلتين للمقارنة: لا تُبنى المقارنة على حادثة واحدة، بل لا بد أن تتوافر حالتان أو أكثر بينهما أوجه شبه واختلاف تسمح بإجراء المقارنة.

2- توفر معطيات كافية: على الباحث أن يجمع معلومات شاملة ودقيقة حول الظاهرتين موضوع الدراسة، وإلا أصبحت المقارنة سطحية وغير مجدية.

3- توافر إطار زمني ومكاني موحد أو متقارب: من المهم أن تقع الحوادث المدروسة في ظروف زمنية ومكانية تسمح بالمقارنة، أو على الأقل أن يتم التحكم في المتغيرات المؤثرة لتقليل التباين الزمني أو المكاني.

4- الامتناع عن مقارنة ما لا يُقارن: يجب أن تكون المواضيع قابلة للقياس والمقارنة، فلا يصح مثلًا مقارنة ظاهرة طبيعية بأخرى اجتماعية، أو إجراء مقارنة بين نظام قانوني وإنجاز علمي.

5- وجود قواسم مشتركة واضحة: لا بد من وجود روابط أو خصائص مشتركة بين الموضوعات المراد مقارنتها، وهو ما يُعد شرطًا جوهريًا في أي مقارنة علمية.

6- تحديد هدف المقارنة بوضوح: على الباحث أن يحدد بدقة ما يريد الوصول إليه من خلال المقارنة: هل الهدف هو التفضيل، أو التوحيد، أو الاستخلاص النظري؟

7- الدقة في استخدام المفاهيم والمصطلحات: ينبغي للباحث أن يُعرّف كل المفاهيم بدقة، خاصة في ميدان القانون، مثل تعريف النظام القانوني، أو المؤسسة، أو مفهوم الدولة، لتجنب الغموض أو الخلط بين المصطلحات.

8- الإحاطة الواسعة بموضوع المقارنة: لا يمكن إنجاز مقارنة موضوعية دون امتلاك معرفة معمقة وشاملة بالظواهر أو الأنظمة التي تتم مقارنتها.

خامسا- أهداف المنهج المقارن

يسعى المنهج المقارن إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية، من أبرزها:

1. تحديد أوجه الشبه والاختلاف: يُعتبر هذا الهدف من السمات الجوهرية للمنهج المقارن، خصوصًا في الدراسات القانونية، حيث يساعد على إبراز نقاط الالتقاء والتباين بين الأنظمة والنماذج المختلفة، سواء من الناحية الاجتماعية أو القانونية أو الحضارية.

2. كشف الإيجابيات والسلبيات: يُتيح هذا المنهج إمكانية تقييم الظواهر المدروسة من خلال إبراز محاسنها وعيوبها، ما يُساعد على سد الثغرات وتعزيز الجوانب الإيجابية في النماذج المقارنة.

3. فهم أسباب التطور: يُسهم المنهج المقارن في تفسير المراحل التي تمر بها المجتمعات، ابتداءً من البدايات البسيطة ووصولًا إلى مراحل أكثر تقدمًا، من خلال تتبع أنماط التنظيم الاجتماعي والقانوني وتحديد قواعد هذا التطور.
4. تحسين الأداء المؤسساتي والقانوني: يساعد المنهج على الاستفادة من تجارب الغير، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، لتطوير الأنظمة القانونية في الدول والشعوب الساعية نحو التقدّم.
5. فهم أعمق للنظم القانونية الأخرى: يتيح المنهج المقارن للباحثين اكتساب معرفة معمقة بمختلف القوانين المعمول بها عبر العالم.
6. استلهام التجارب الناجحة: يساعد في اقتباس الحلول القانونية التي أثبتت فعاليتها في بلدان أخرى.
7. تطوير التشريعات الوطنية: من خلال إدخال تعديلات مستوحاة من التجارب المقارنة بما يناسب خصوصيات البيئة المحلية.
8. تعزيز التفاهم القانوني الدولي: إذ يسهم في تقريب النظم القانونية المختلفة، مما يعزز من فرص التعاون القانوني بين الدول.

سادسا- دور المنهج المقارن في العلوم القانونية

1. تقنين القوانين: كثير من القوانين الحديثة تمت صياغتها بالاستفادة من التجارب المقارنة، مثل التقنين المدني الفرنسي الذي ألهم العديد من الأنظمة القانونية الأخرى.
2. إصلاح التشريعات: عند مراجعة القوانين القائمة لتحديثها، غالبًا ما تتم الاستعانة بالتجارب القانونية المقارنة لاختيار أفضل النماذج الممكنة.
3. الاجتهاد القضائي: يستخدم القضاة أحيانًا الاجتهادات القضائية الأجنبية كمرجع تفسيري، خاصة في غياب نص قانوني واضح.
4. تدريس القانون: تعتمد كليات الحقوق في كثير من الدول على تدريس القانون المقارن لتوسيع أفق الطلبة وتعزيز قدرتهم على التحليل النقدي.
5. القانون الدولي الخاص: عند معالجة قضايا تتعلق بتنازع القوانين، يلعب المنهج المقارن دورًا جوهريًا في اختيار القاعدة الأنسب للتطبيق.

سابعا: خطوات المنهج المقارن

يمر تطبيق المنهج المقارن بعدة مراحل مترابطة، يمكن تلخيصها كما يلي:
1. **تحديد المشكلة البحثية:** وهي المرحلة الأساسية التي يُحدد فيها الباحث موضوع المقارنة، مثل دراسة عناصر اتخاذ القرار في بلدين مختلفين.
2. **اختيار العينة**: يجب أن تتكون من مجموعتين أو أكثر تتمتعان بخصائص متقاربة، على أن تُشكل إحداهما الحالة التجريبية التي تحتوي على العنصر محل الدراسة، فيما تُشكّل الأخرى الحالة الضابطة.
3. **صياغة الفرضيات وتحديد المفاهيم**: يقوم الباحث بوضع فرضيات تصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر، ويُحدد المفاهيم الأساسية بوضوح، إلى جانب اختيار وحدة التحليل المناسبة.
4. **جمع البيانات**: يتم ذلك باستخدام أدوات البحث المناسبة مثل الاستبيانات، المقابلات، أو الملاحظة.
5. **تحليل البيانات وتفسيرها**: تشمل مراجعة المعلومات وتصنيفها وتفريغها في جداول، من ثم تفسيرها وفق الأطر النظرية المعتمدة.
6. **عرض النتائج وكتابة التقرير النهائي**: يُقدّم الباحث في هذه المرحلة استنتاجاته بشكل منظم ومدعّم بالبيانات، ويُرفقها بالتوصيات المناسبة.

أما في المجال القانوني، فبالإضافة إلى احترام الخطوات السابقة، فان عملية المقارنة تتكون برمتها من "سلسلة من العمليات المرتبطة ببعضها البعض في مسار منطقي، موجه نحو هدف محدد". يجب أن تتم هذه الدراسة من خلال ثلاث مراحل متتالية، وهي **المعرفة والفهم والمقارنة**، ما يسميه البعض بـ "قاعدة العناصر الثلاثة". يتم إعطاء المرحلة الأولى والأكثر تفصيلاً في شكل خمس قواعد:

1) دراسة المصطلح كما هو،

2) فحص المصطلح الخاضع للمقارنة في مصادره الأصلية،
3) دراسة المصطلح الخاضع للمقارنة في كل مصادر القانون المعني،
4) احترام التسلسل الهرمي للمصادر القانونية للنظام المعني،
5) تفسير المصطلح المراد مقارنته وفقًا لـطريقة النظام القانوني الذي ينتمي إليه.

أما الفهم فيتكون من إعادة دمج المصطلح في نظامه القانوني، والذي يُفهم بالمعنى الواسع، بما في ذلك بيئته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في المرحلة الثالثة، يجب القيام بمقارنة منهجية لجميع جوانب المصطلحات المراد مقارنتها، نقطة بنقطة وعنصرًا عنصرًا. يتعلق الأمر بالانتقال من التحليل إلى التركيب. هذه العملية لها ثلاثة أهداف: أولاً تحديد وإبراز جميع العلاقات، وبالتالي جميع أوجه الاختلاف والتشابه الموجودة بين المصطلحات المراد مقارنتها؛ وثانيا، تحديد القيمة الدقيقة للعلاقات التي تمت ملاحظتها؛ ثالثا، توضيح الأساس المنطقي لهذه العلاقات، لذلك حاول تحديد سببها والهدف منها.

ثامنا: مميزات المنهج المقارن وعيوبه

- مميزاته

يمتاز المنهج المقارن بعدة خصائص تجعله أحد أكثر المناهج فعالية في البحث العلمي، لا سيما في ميدان الدراسات القانونية، ومن أبرز هذه المميزات:

1. ارتفاع درجة الصدق في النتائج: نظرًا لاعتماده على المقارنة الموضوعية بين متغيرات مدروسة.
2. دراسة العلاقات بين متغيرات متعددة: يسمح بتحليل الظواهر من زوايا مختلفة وإبراز تفاعلاتها.
3. استخلاص مؤشرات علمية ذات قيمة عالية: تُسهم النتائج المستخلصة من المقارنات في تطوير الفهم العميق للواقع المدروس.
4. القدرة على دراسة الظواهر غير القابلة للتجريب: يتيح المنهج المقارن تحليل الظواهر التي يصعب إخضاعها للتجربة المباشرة، كالأنظمة القانونية والسياسية.
5. سهولة إجراء المعالجات الإحصائية: وهو ما يساهم في دعم نتائج البحث علميًا وموضوعيًا.

- عيوبه

رغم فوائده، إلا أن المنهج المقارن لا يخلو من بعض النقائص، أهمها:

1. صعوبة التحكم في المتغيرات: بخلاف البحوث التجريبية، يصعب ضبط جميع الظروف المحيطة بالمتغيرات في الدراسات المقارنة، مما قد يؤثر على دقة النتائج.
2. احتمالية الوقوع في تفسيرات خاطئة: قد يفسر الباحث العلاقة بين متغيرين بشكل غير دقيق، ما يؤدي إلى نتائج غير واقعية أو مضللة.
3. معوقات تطبيقية: مثل صعوبة المقارنة بين دول أو مجتمعات تختلف جذريًا في أنظمتها الثقافية أو السياسية، مما يُعقّد فهم النتائج.
4. الحاجة إلى معرفة واسعة ومتخصصة: يتطلب المنهج المقارن إلمامًا عميقًا وشاملًا بالمواضيع المقارنة، وكذلك قدرات تحليلية ومنهجية متقدمة لدى الباحث.
5. صعوبات في القياس النفسي والاجتماعي: لا سيما عند التعامل مع مفاهيم مجردة أو متأثرة بالعوامل الذاتية.
6. الاختلاف الثقافي والسياسي: قد تعيق الفروقات الحضارية والاجتماعية استنساخ الحلول القانونية من دولة إلى أخرى.
7. صعوبة الاطلاع على المصادر الأصلية: أحيانًا تواجه البحوث المقارنة عائقًا في الحصول على نصوص القوانين أو فهمها بدقة بسبب حاجز اللغة أو نقص الترجمة.
8. خطر النقل غير المدروس: تطبيق قواعد قانونية أجنبية دون تكييفها مع البيئة المحلية قد يؤدي إلى نتائج عكسية.

خاتمة

رغم حداثة ظهور المنهج المقارن كمنهج قائم بذاته في البحث العلمي، فإن جذوره تمتد إلى العصور القديمة، وقد استخدمه كبار المفكرين كأداة لفهم الظواهر وتحليلها. فهو وسيلة فعالة لتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين المجتمعات، واكتشاف أنماط التطور في الأنظمة الاجتماعية والقانونية.

ويُعدّ هذا المنهج اليوم من أبرز المناهج المعتمدة في العلوم القانونية، إذ يسمح للباحث بمقارنة النظم والتجارب المختلفة بهدف استخراج أفضل النماذج، وتقديم مقترحات مدروسة للتطوير والإصلاح.

مثال عن تطبيقات المنهج المقارن في العلوم القانونية

ملاحظة

لما تقوم بدراسة مقارنة، غالبًا تعتمد هذا المخطط البسيط:

1. **عرض القاعدة القانونية في النظام الأول.**
2. **عرض القاعدة المقابلة في النظام الثاني.**
3. **تحليل أوجه التشابه والاختلاف.**
4. **تفسير أسباب الاختلاف (ثقافية، تاريخية، سياسية...).**
5. **الخروج بنتائج أو توصيات.**

المثال الأول: الفصل بين السلطات: دراسة مقارنة بين النظام الأمريكي والنظام البريطاني

مقدمة

يُعد مبدأ الفصل بين السلطات أحد أبرز المبادئ الدستورية التي تهدف إلى منع الاستبداد وضمان توزيع السلطة. غير أن تطبيق هذا المبدأ يختلف من نظام لآخر، تبعًا للخصوصيات السياسية والتاريخية لكل دولة. سنقارن هنا بين تطبيقه في النظامين الأمريكي والبريطاني.

أولًا: الفصل بين السلطات في النظام الأمريكي

ملامح النظام

يعتمد النظام السياسي الأمريكي على فصل صارم بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. يستمد هذا الفصل من فلسفة "مونتسكيو"، حيث يتمتع كل فرع باستقلالية واضحة عن الآخر

تجليات الفصل

السلطة التشريعية (الكونغرس) تتكون من مجلسين: الشيوخ والنواب، مهمتها سن القوانين

السلطة التنفيذية (الرئيس) يتولى تنفيذ القوانين ولا يمكنه الجمع بين عضوية الكونغرس والرئاسة

السلطة القضائية (المحكمة العليا) تفسر القوانين ولديها صلاحية إبطال القوانين غير الدستورية-

رغم الفصل توجد آليات رقابة متبادلة مثل:

آلية الضبط والتوازن

-حق الرئيس في الاعتراض (الفيتو) على القوانين

-مصادقة مجلس الشيوخ على التعيينات والاتفاقيات الدولية

-إمكانية الكونغرس عزل الرئيس

ثانيًا: الفصل بين السلطات في النظام البريطاني

ملامح النظام

يقوم النظام البريطاني على فصل مرن أو "تداخل السلطات"، بحكم تطور النظام عبر العرف الدستوري لا الوثائق المكتوبة الصارمة.

تجليات الفصل

السلطة التشريعية (البرلمان) تتكون من مجلس العموم ومجلس اللوردات

السلطة التنفيذية (رئيس الوزراء ومجلس الوزراء) تُستمد من الأغلبية البرلمانية
السلطة القضائية (المحاكم) مستقلة نسبيًا، لكنها كانت إلى وقت قريب مرتبطة بمجلس اللوردات

تداخل السلطات

- رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة هم عادةً نواب في البرلمان، مما يؤدي إلى تداخل بين السلطة التشريعية والتنفيذية
- البرلمان يستطيع سحب الثقة من الحكومة في أي وقت

ثالثًا: مقارنة تحليلية

عند المقارنة بين النظامين، نلاحظ أن طبيعة الفصل بين السلطات في النظام الأمريكي تقوم على فصل صارم مع وجود رقابة متبادلة، بينما في النظام البريطاني يعتمد على فصل مرن مع تداخل واسع بين السلطات .أما من حيث أصل النظام، فإن النظام الأمريكي يستند إلى دستور مكتوب وجامد، في حين يعتمد النظام البريطاني على عرف دستوري مرن تطور مع الزمن.

بالنسبة إلى العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، يتميز النظام الأمريكي بأن الرئيس مستقل تمامًا عن الكونغرس، بينما في النظام البريطاني تنبثق الحكومة من الأغلبية البرلمانية، مما يؤدي إلى تداخل بين السلطتين.

خاتمة المثال

رغم انطلاق كل من النظام الأمريكي والبريطاني من مبدأ الفصل بين السلطات، إلا أن كل منهما اختار مسارًا خاصًا به في التطبيق: بين الصرامة الأمريكية في الفصل والتوازن، والمرونة البريطانية القائمة على العرف والثقة السياسية . ويظهر أن كل نظام استجاب لخصوصياته التاريخية والاجتماعية لضمان استمرارية الحياة الديمقراطية

وأخيرًا، فيما يتعلق بالرقابة المتبادلة، نجد أن النظام الأمريكي يعتمد على رقابة قوية ومقننة قانونيًا (عبر مبدأ الضبط والتوازن)، بينما النظام البريطاني يعتمد على رقابة قائمة عبر الأعراف والممارسات السياسية، مثل سحب الثقة من الحكومة عبر البرلمان.

1. تطبيقات أخرى في القانون الدستوري:

- مقارنة تنظيم مبدأ الفصل بين السلطات بين فرنسا وأمريكا.
- دراسة الفروق في أنظمة الانتخابات الرئاسية بين الجزائر وتونس.
- مقارنة طرق حماية الحقوق والحريات بين الدستور الألماني والدستور المصري.

2. تطبيقات في القانون الجنائي:

- مقارنة تعريف جريمة الإرهاب وعقوبتها في القانون الجزائري والقانون الفرنسي.
- دراسة اختلاف نظام العقوبات البديلة (كالخدمة الاجتماعية) بين بريطانيا والسويد.
- مقارنة قواعد الإثبات الجنائي بين النظام الأنجلوساكسوني والنظام اللاتيني.

3. تطبيقات في القانون المدني:

- مقارنة نظرية العقد بين القانون المدني الفرنسي والقانون الإنجلوساكسوني.
- دراسة اختلافات أنظمة الملكية العقارية بين المغرب وفرنسا.
- مقارنة نظم المسؤولية المدنية (على الخطأ أو على أساس المخاطر) بين ألمانيا والجزائر.

4. تطبيقات في القانون الإداري:

- مقارنة مفهوم الضبط الإداري (Police administrative) بين فرنسا ومصر.
- دراسة اختلاف القضاء الإداري بين مجلس الدولة الفرنسي والنظام القضائي الجزائري.
- مقارنة مفهوم المرفق العام وتنظيمه بين تونس وفرنسا.

5. تطبيقات في القانون الدولي:

مقارنة كيفية تطبيق مبدأ حق تقرير المصير في القانون الدولي بين نماذج من أفريقيا وآسيا.
دراسة اختلاف مفهوم السيادة الوطنية أمام العولمة بين الأنظمة القانونية.
مقارنة مراكز التحكيم التجاري الدولي

6. تطبيقات في قانون الأحوال الشخصية:

- مقارنة أحكام الزواج والطلاق بين قانون الأسرة الجزائري والشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي.
- دراسة اختلاف سن الزواج والإجراءات بين مصر وفرنسا.

7. تطبيقات في القانون التجاري:

- مقارنة كيفية تنظيم الشركات التجارية بين القانون الإنجليزي والقانون الفرنسي.
- دراسة اختلاف أحكام الإفلاس والتسوية القضائية بين الجزائر وإيطاليا.

8- تطبيقات المنهج المقارن في القانون المدني

مقارنة نظرية العقد بين القانون الفرنسي والقانون الجزائري:

دراسة أركان العقد (الرضا، المحل، السبب) والاختلاف في تفسير الرضا.

- مقارنة المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية بين القانون الألماني والقانون المصري: متى تقوم كل مسؤولية، وما مدى التعويض المترتب عليها.
- مقارنة شروط صحة البيع العقاري بين القانون التونسي والقانون الليبي: اشتراط الكتابة الرسمية، التسجيل العقاري، دور المحافظ العقاري.